الفصل الثانى

ممارسة الضغوط

١- تقرير لجنة الحريات الدينية
٢- اختراق الجامعات
٣- تصدير الفتنة
٤- أجندة لمصر ٢٠٠٥
٥- أولبرايت فى بيتنا
٦- وفاء قسطنطين
٧-قضية أيمن نور

[١]

تقرير لجنة الحريات الدينية عن مصر

- المطالبة بإلغاء منصب المفتى
- تشكيل هيئة مراقبة دينية تضم ممثلى الطوائف والأقليات
- إلغاء القيود المفروضة على منع الزواج لأسباب دينية
- إلغاء عقوبة «الردة» أو الإساءة إلى الأديان الأخرى

فى شهر يوليو عام ٢٠٠٤م قام وفد من لجنة الحريات الدينية الأمريكية بزيارة إلى مصر التقى خلالها بعدد من الرموز الدينية والسياسية لبحث أوضاع الحالة الدينية فى البلاد.

سافر الوفد وأعد تقريراً مليئًا بالمغالطات عن الحريات الدينية فى مصر، وقد تم تسليم التقرير إلى الكونجرس والخارجية الأمريكية لاستخدامه كورقة ضغط ضد الحكومة المصرية من أجل إجبارها على تنفيذ الأجندة المطروحة.

وقد تواكب هذا التقرير مع ورقة عمل أعدها مستشارو الخارجية الأمريكية حول الإشراف الأمريكى على هيكلية العملية التعليمية فى مصر، والإشراف على المناهج والمقررات الدراسية، وذلك بعد أن أكدت ورقة عمل الخارجية الأمريكية أن المقررات والمناهج التعليمية مطعمة ببعض المواد والأفكار التى تحض على الإرهاب والعداء مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وزعمت الورقة الأمريكية أن هذه المناهج لا تحض على التسامح أو تقبل أفكار الآخرين، وإنما تدعو إلى العصبية والتعصب المطلق لرفض الأفكار السياسية الغربية.

وانتقدت الورقة المناهج التعليمية باعتبار أنها لا تحمل رؤية عصرية لبناء أجيال جديدة للمستقبل القريب أو بناء خطط عمل تتعلق باختراق علوم الغد، وأنها تكرس ما أسمته الورقة بتخلف الحاضر وربط الحاضر دومًا بالماضى كنقطة انطلاق أساسية نحو بناء مستقبل مصر.

وأشار تقرير الخارجية الأمريكية إلى أن هذه المقررات مليئة بصور ومشاهد مختلفة للحضارة المصرية، وأنها تحمل دعوة مبطنة لاستلهام روح الماضى فى بناء المستقبل، فى حين تتناسى هذه المناهج عن عمد المتغيرات الدولية الحديثة وما واكبها من ثورات حقيقية فى تكنولوچيا العلوم.

واتهمت الورقة الأمريكية المخططين المصريين للتعليم فى مصر بأنهم من النوع

المحافظ الذى يربط دائمًا بين أى فقرة تعليمية فى أى كتاب نوعى وبين قيم وتقاليد دينية يعجز المصريون أنفسهم عن تطبيقها فى الوقت الحاضر، أو فهمها بالشكل العصرى.

وأشارت الورقة إلى أن انتقاد المناهج التعليمية فى مصر لم يعد مقصورًا على الملاحظات الخارجية وإنما المصريون أنفسهم دائمو الانتقاد للعملية التعليمية، وأن أحد المراكز الوطنية فى مصر أشار إلى أن أكثر من ٦٩٪ من أولياء أمور التلاميذ والطلبة ينتقدون النظام التعليمى؛ لأنه يقوم على فكرة تكديس المعلومات التاريخية وغيرها دون تحليل أو فهم لربط هذه المعلومات بالمستقبل، كما أن ٢٩٪ من أولياء الأمور يرون أن المدرسة قد تكون منبعًا للبذرة الأولى فى الأفكار الإرهابية؛ لأن الطالب عندما يجد صعوبة فى فهم مقرراته التعليمية فإنه يتجه إما إلى الارتباط بالأفكار الدينية المتطرفة وإما إلى ترك التعليم واللجوء إلى وسائل أخرى تعينه على النجاح.

ويرى التقرير الأمريكى أن أحد المتطلبات الأساسية للمناهج التعليمية القادمة والتى يجب أن يتم وضعها تحت إشراف أمريكى تام هو كيفية توليد الثقة لدى التلاميذ منذ الصغر ومرورًا بكل مراحله التعليمية وحتى انتهاء الجامعة فى أن لديهم القدرة على التفكير والتحدى وصنع المستقبل.

ويشير التقرير إلى أن هذه الثقة لا تتولد من خلال مقررات تعليمية مكتوبة فقط، وإنما لا بد من إتاحة الفرصة أمام هؤلاء التلاميذ فى الاختلاط ببيئات أخرى وأجناس أخرى.

ويقول التقرير: إنه على الرغم من أن إحدى المشكلات الأولية فى مصر هى منع الاختلاط بين التلاميذ والتلميذات وأن الكثير من المناطق فى مصر تخطت هذه المشكلة إلا أن هذه المشكلة ما زالت قائمة فى العديد من المناطق الأخرى، مما يخلق حاجزًا نفسيًا بين الفتى والفتاة فى مصر، وهذا يؤدى بدوره إلى إهدار المساواة التعليمية.

وتشير الورقة إلى أن المقصود بإزالة هذا الحاجز النفسى هو إلغاء المدارس المتخصصة لتعليم الفتيات وأن تتاح الفرصة الأكبر لأن يتعايش الفتى مع الفتاة سواء فى داخل المدرسة أو خارجها، وأن يعبر الفتى والفتاة تعبيرًا عن روح مشتركة وواحدة فى مسار حركة تطوير المجتمع، وأن اقتران كلّ منهما بالآخر فى المستقبل لا يمثل أفضلية لجنس الرجال على جنس المرأة، وإنما يعبر عن رحلة تشاركية جديدة فى الحياة، وأن

كلاّ منهما يقف تجاه الآخر موقف الند، وأن أيًا منهما إذا أراد الانفصال فإن هذا يمثل احترامًا لحريته فى اتخاذ قراره دون أن يترتب على اتخاذ هذا القرار أية أعباء أو ظلم لجنس المرأة. إن مثل هذه الأفكار عن الحرية أو ديمقراطية العلاقات الاجتماعية لا بد أن يتم اكتسابها من خلال إعادة الهيكلة الدينية.

النقطة الثانية ـ يقول التقرير: إننا لسنا ضد أن يتعرف المصريون على دينهم أو يمارسوا شعائر دينهم بالطريقة التى يرونها مناسبة لهم، فهذا هو المبدأ الأساسى فى احترام حريات الأديان، ولكننا ضد أن يكون تعليم الدين أداة لسلطة أو سخرة للنيل من حريات الآخرين أو أن يكون أداة لهدم بعض الأفكار والمبادئ السياسية الثابتة والمستقرة دوليًا أو أداة للتشكيك فى الأديان الأخرى.

ويقول التقرير: إنه من خلال استرجاع بعض المناهج الدينية فى مصر نلاحظ أنها تركز على أفكار القتال والتعصب والموت من أجل قتل الآخرين، حيث تبدو النفس الإنسانية رخيصة ولا قيمة لها من أجل تدمير ممتلكات الآخر وقتلهم أو إبادتهم، مما يعكس وجود عنصرية دينية واضحة فى ملامح مناهج التربية الدينية، وأن هذه العنصرية تؤدى بعد ذلك إلى إفراز تيارات مستمرة من الإرهاب والعنف، ولذلك تبقى إحدى الأفكار الأساسية هى كيفية إلغاء هذه العنصرية الدينية وعلى أساس يتسامى ويلتقى مع أصحاب الديانات الأخرى.

إذن هذا هو مضمون التقرير الذى أعدته لجنة من مستشارى وزارة الخارجية الأمريكية بشأن التعليم فى مصر، خاصة التعليم الدينى، ولذلك كان هذا التقرير حاضرًا أمام أعضاء اللجنة قبل زيارتهم الأخيرة إلى مصر، والتى التقوا خلالها بشيخ الأزهر وعدد من الرموز الدينية وبعض المحسوبين على المجتمع المدنى خاصة هؤلاء الذين تربطهم علاقات خاصة بمؤسسات التمويل الدولية وفى المقدمة منها الأمريكية.

تضمن تقرير لجنة الحريات الدينية التى زارت القاهرة ١٨ ملاحظة خطيرة حول كيفية ممارسة الحريات الدينية فى مصر، وأبرز هذه الملاحظات هى:

ـ الملاحظة الأولى تتعلق بالتعليم الأزهرى.. حيث ترى اللجنة أن التعليم الأزهرى السائد فى مصر يكرس مبدأ الانفصال بين المسلمين والمسيحيين ويؤدى إلى تشرذم المجتمع المصرى. وإذا كانت الحكومة المصرية ـ وفقا لما يرى التقرير ـ لديها قدر

معقول من المبررات فى استمرار التعليم الدينى باعتبار أن الأزهر يلعب دوراً سياسيّا لمصر فى الدول الإسلامية، إلا أن هذه الحرية فى التعليم الدينى يجب أن تكون متاحة وبذات القدر لكل الأقليات الدينية الأخرى ودون أى تدخل فى شئونهم.

ويرى التقرير أن الأمر لا يتعلق بالأقباط فقط فى مصر وإنما يتعلق أيضًا بكل الطوائف الدينية الأخرى التى تجد صعوبة بالغة فى الإعلان عن هويتها.. لقد التقينا باثنين ممن يطلق عليهم «الطائفة البهائية فى مصر» وهما يتحمسان لطائفتهما ومبادئها، وقد استنكرا بشدة مبدأ الحريات الدينية فى مصر، ورأيا أنها تعبير عن رواية هزلية سخيفة، لقد أراد هذان الشخصان إنشاء مجمع تعليمى يضم مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى حتى يعلّما أولادهما مبادئ هذه الطائفة إلا أن الحكومة رفضت ذلك بشدة وأنكرته عليهما بادعاء أن هذا ضد مبادئها الدينية، وأنهما يتعرضان فى كثير من الأحيان لمضايقات رجال الأمن إذا همّا بتنظيم اجتماعات لهما.. إن من حق البهائيين أن تكون لهم مدارسهم الخاصة لينشئوا أجيالاً جديدة تعى ذات المبادئ.

ويقول التقرير: إن نفس الحالة يجب أن تنطبق أيضًا على الشيعة والأقباط وكافة الطوائف الأخرى فى المجتمع. إن الأفكار الدينية فى المجتمع المصرى يجب أن تتصارع مع بعضها البعض وإن الفكرة الأقوى أو المبدأ الأقوى هو الذى سيثبت أنه قادر على الانتصار وإزاحة الأفكار الأخرى من أمامه، فإذا كان هناك إصرار على أن يكون التعليم الأزهرى وحده هو المسيطر على ساحة الفكر الدينى فى مصر وهو الفكر الذى يطلق عليه «الفكر السنى الإسلامى» فإن هذا إما دليل على ضعفه وعدم قدرته على التنافس مع الأفكار الأخرى، وإما دليل على ديكتاتورية الفكر السنى فلا بد أن تكون الحرية متاحة للجميع وبذات القدر فى الاطلاع على كل الأفكار والرؤى وأن الفرد ذاته هو الذى يختار أيهما أقرب إلى فكره وإلى دليل إرشاده فى الحياة.

ويقول التقرير: إن الحكومة المصرية مطالبة بأن تراجع أفكارها فى هذه النقطة تحديدًا، خاصة أن التجربة قد أثبتت أن المجال الوحيد للأفكار الدينية قد ينتج وتتولد عنه أفكار إرهابية لا تؤثر على نمو وتطور المجتمع المصرى فحسب، ولكن على كل المجتمعات وبلدان العالم الأخرى، والأمثلة على هذه الحقيقة كثيرة ومتنوعة، والحكومة المصرية أبدت استعدادها اللازم للاشتراك مع جهود المجتمع الدولى فى

مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لا يتم فقط من خلال وسائل الردع أو تبادل المعلومات، وإنما لا بد أن يكون مبعثه الرئيسى هو كيفية تطوير المجتمعات ثقافيًا وإتاحة الفرصة أمام كل الأفكار لأن تتنافس بعدالة وحرية، وأن يكون مبدأ التنافس قائمًا على حرية الأفراد فى الاطلاع على ما يريدون ويعتقدون ما يؤمنون به دون أى حواجز أو عراقيل.

ـ الملاحظة الثانية: منح المجلس القومى لحقوق الإنسان سلطات واسعة لمراقبة الحريات الدينية فى مصر.

ويشير تقرير اللجنة الأمريكية هنا إلى أنه على الرغم من أن هناك بعض المآخذ على تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان، وضرورة أن يضم فى عضويته العديد من منظمات المجتمع المدنى وتقليص ممثلى الحكومة، إلا أن إحدى الإيجابيات المهمة التى يجب أن تحرص الحكومة المصرية فى المستقبل على تطبيقها هى أن تكون رئاسة هذا المجلس لشخص من الأقليات الدينية فى مصر، ومن ثم يجب أن ينص فى القانون الأساسى لهذا المجلس على أن تكون رئاسته لشخصية قبطية باعتبار الأقباط أكبر «أقلية دينية فى مصر»، خاصة أن أحد اختصاصات المجلس الأساسية هو بحث كيفية حصول الأقليات الدينية على حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية.

ويرى التقرير الأمريكى ضرورة أن يتم تطوير هذا المجلس فى المرحلة القادمة إلى الحد الذى ينشئ معه آليات للعمل وأجهزة أخرى تابعة له تضمن وتراقب تطبيق الحريات الدينية فى مصر، وأنه لهذا الغرض فإن هذه الآليات يجب أن تعمل بشكل وثيق مع لجنة الحريات الدينية والكونجرس الأمريكى ووزارة الخارجية الأمريكية.

ويقول التقرير: إن هذه الاختصاصات الواسعة للمجلس القومى لحقوق الإنسان لن تقتصر فقط على بحث شكاوى الأقباط أو أصحاب الأقليات الدينية الأخرى، وأن الدور الأهم لا يكمن فى إزالة الشكاوى، وإنما فى إعداد الخطط والقوانين التى تكفل الارتقاء بحقوق كافة الأقليات الدينية فى مصر.

ويورد التقرير الأمريكى بعض الأمثلة فى ذلك على سبيل المثال ومنها: بحث السبل الكفيلة للتمثيل العادل للأقليات الدينية فى البرلمان المصرى، والحقوق الدينية للأقليات وإنشاء معابد خاصة بهم ولنشر مبادئهم الدينية، وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير الإعلامى عن أفكارهم، وغير ذلك من الأفكار والمؤثرات الأخرى التى يمكن أن تنتشر فى داخل المجتمع المصرى.

ويشير التقرير إلى ضرورة أن تغطى فروع المجلس القومى لحقوق الإنسان جميع أنحاء مصر، وأن تكفل هذه الفروع إنشاء جمعيات أو مؤسسات أو منظمات مستقلة تعبر عن هذه الأقليات الدينية، على أن تتبع هذه الجمعيات أو المنظمات المجلس القومى لحقوق الإنسان، ويكون هو صاحب الاختصاص الوحيد فى مراقبة نشاط هذه الجمعيات أو المؤسسات دون ما عداه من مؤسسات أخرى، على أن يتم الإقرار منذ البداية بأن يكون من حق هذه الجمعيات أو المؤسسات أن تنشئ من المعاهد أو الإدارات أو الفروع ما يحقق أغراضها مثل إنشاء مدارس أو مستشفيات أو عقد مؤتمرات وندوات.

ويضيف التقرير أنه عندما يتعلق الأمر ببحث رئاسة هذا المجلس لشخص من الأقليات الدينية فإن هذا وحده غير كاف لتحقيق أغراض وأهداف هذا المجلس. فأعضاء الأقليات الدينية يجب أن يمثّلوا بنصف عدد أعضاء هذا المجلس بالإضافة إلى الرئيس؛ لأن هذا المجلس سيكون معنيّا ببحث حقوق الإنسان، وأن إقرار مثل تلك الحقوق أو التأكيد على أهميتها لا يمكن أن يتم من خلال الأكثرية الدينية التى لها تجارب طويلة فى مؤسساتها وهيئاتها التى لم تحقق القدر اللازم فى الحفاظ على الحريات الدينية، كما أن هذه الأقليات الدينية فى المجلس يجب أن تكون ممثلة لاتجاهات وآراء هذه الأقليات، فلا يكفى أن يكون قرار تعيينهم حكوميّا أو أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية فى الكثير من المسائل التى تخص هذه الأقليات؛ لأن ذلك يؤدى إلى شكلية فى أداء المجلس دون أن يمثل ذلك تقدمًا موضوعيّا فى الحفاظ على الحريات الدينية أو تحقيقها بالشكل الذى ينبغى أن تكون عليه فى داخل مصر وبقدر يحقق الأهم فالمهم.

ـ الملاحظة الثالثة فى التقرير تقول: «إنه من أجل إعطاء البند السابق أهميته اللازمة وحتى يكون لهذا المجلس اختصاصاته الفعلية على أرض الواقع فإن هذا ينصرف إلى إعطائه القوة اللازمة التى تمكنه من تنفيذ قراراته وتوصياته، ولتحقيق هذا الهدف فإن المجلس القومى لحقوق الإنسان لا يتبع رئيس الجمهورية بحيث يكون هو وحده المخول باتخاذ أى قرارات أو سياسات تناهض أو تنص على توصيات المجلس وقراراته، فالعلاقة بين المجلس ورئيس الجمهورية ـ وإن اتسمت بطابع التسلسل

الهرمى. تحتاج إلى تأطير جديد؛ لأنه من واقع التجارب العملية فى مصر فإن الهيئات التى تتبع رئيس الدولة تنفذ فى النهاية سياسات حكومية أحيانًا تبدو متعارضة مع الأسس التى قامت عليها هذه الهيئات والمؤسسات، وأن إحدى الأفكار المهمة فى هذا الصدد إنشاء هيئة مستقلة للحريات الدينية على أن يكون رئيسها من داخل هذه الهيئة لكنها تتبع هرميًا رئيس الجمهورية، وعلى أن تكون هذه الهيئة هى الإطار الأعلى الذى يمكن أن يلجأ إليه المجلس القومى لحقوق الإنسان إذا ما تعذر عليه تنفيذ توصياته أو قراراته، أو أن يستمد المجلس بعض سياساته من هذه الهيئة المستقلة للحريات الدينية».

ويطالب التقرير بتشجيع هذه الهيئة على إبرام اتفاقات للتعاون المشترك مع كافة مؤسسات حقوق الإنسان الدولية خاصة تلك التى تهتم بأوضاع الحريات والأقليات الدينية؛ لأن هذه الاتفاقات الدولية هى التى ستعطى لهذه الهيئة معيارًا متصلاً للجودة، وأن يكون هذا المعيار غير خاضع للتقييم المحلى، كما أن هذه الهيئة لا بد أن تعمل بشكل مستقل عن أجهزة الدولة، فهى لا تخضع لرقابة أو توجيه من أى أجهزة أو وزارات فى داخل مصر، ولكن يحق لرئيس الدولة أن يتدخل فى بعض الأحيان من أجل الحفاظ على أوضاع استتباب الأمن. . ويقترح تقرير اللجنة تشكيل هذه الهيئة المستقلة من كافة الأقليات الدينية التى يجب أن تمثل فيها بحسب حجمها، فالأقلية القبطية - هكذا يسميها - عليها أن تنتخب من ٣ - ٥ ليمثلوها فى هذه الهيئة، أما باقى الأقليات فمن ٢ - ٣، أما الأغلبية الدينية - يقصد المسلمين - فيمثلها عدد يوازى أكبر أقلية دينية ممثلة فى هذه الهيئة، فإذا كان عدد الأقباط خمسة، فالمسلمون يختارون نفس العدد - أى أنهم لا يشكلون نصف هذه الهيئة - وتقترح اللجنة الأمريكية أن يكون هناك حق لرئيس الدولة فى أن يعين عددًا يوازى عدد أكبر أقلية دينية أى خمسة أعضاء، فى حين يختار مجلس الشعب اثنين من أعضائه لتمثيله فى هذه الهيئة على أن يكون بينهما واحد على الأقل من الأقليات الدينية، وأن يتم اختيار مندوبين خاصين برئيس الوزراء ستكون مهمتهما الأساسية إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية فى الدولة من أجل تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه الهيئة المستقلة.

وسوف تجتمع هيئة الحريات الدينية المقترحة ثلاث مرات فى العام برئاسة رئيس الجمهورية، أما باقى اجتماعاتها فتجرى فى مواعيدها برئاسة رئيس هذه الهيئة الذى

يتم انتخابه من بين أعضائها ولا يجوز عزله إلا بقرار من أعضاء الهيئة ومدة انتخابه ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويمكن لهذه الهيئة - وفقًا للتقرير الأمريكى - أن تعتمد على المجلس القومى لحقوق الإنسان فى رسم السياسات الخاصة باستراتيجيات العمل أو النهوض بها، أو تقرير أوضاع جديدة لحماية حقوق الأقليات، ولها أن تراقب الأوضاع التنظيمية والمعيشية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لهذه الأقليات.

- الملاحظة الرابعة. . تقليص مهام سلطات وزارة الداخلية وعدم السماح لها بالتدخل فى إطار الحريات الدينية. . وتقترح اللجنة هنا أن يقتصر دور «الداخلية» فقط على مجرد القيام بدور الضبطية. حيث أشار التقرير فى هذه النقطة إلى أن رجال الشرطة المصريين أثروا سلبًا بتدخلهم فى أوضاع الأقليات الدينية الذين يشعرون بأنهم عرضة للاضطهاد بصفة مستمرة ودائمة من رجال البوليس المصرى الذى يلاحقهم بتهمة الإضرار بالأمن العام.

ويردد التقرير العديد من الأكاذيب الأخرى بالقول: «إن الكثير من الأحداث المأساوية والمشكلات الأمنية التى وقعت بين المسلمين والأقباط انحاز فيها رجال البوليس إلى الأكثرية الدينية وجعلوا العديد من أفراد هذه الأقليات يعانون مشاكل نفسية وعضوية من جراء تعذيبهم وتهديدهم بالقتل، وما زالت هذه المشاكل متفجرة ومتولدة فى الكثير من المناطق فى داخل مصر، كما أن رجال البوليس الذين من المفترض أنهم يحمون الكنائس فى داخل مصر يضيقون الخناق على حركة المسيحيين ومرافقيهم وفرض نظم أمنية تتعارض أحيانًا مع ممارسة طقوسهم الدينية».

ويحدد التقرير الأمريكى مهام وزارة الداخلية فى الفترة القادمة بالقول: «إن مهمة وزارة الداخلية هى حفظ الأمن العام فى المجتمع، وهذا الأمن لن يتحقق إلا إذا كان هناك تكافؤ فى الفرص ومساواة كاملة فى حصول الجميع - أغلبية وأقلية - على متطلبات الأمن اللازمة، ولكن الدور الجديد لمهام الأمن الداخلية سيقتصر على التدخل الأولى لاحتواء الأزمات المعبرة عن أوضاع الحريات والأقليات الدينية فى مصر، إلا أن هذا التدخل الأولى يجب ألا يتعدى مجرد الإجراء التحفظى على أفراد المشكلة الأمنية أغلبية وأقلية، وأن هذا الإجراء التحفظى لا بد أن يتم وضع ضوابط

قانونية له من خلال الحفاظ على الحقوق الإنسانية الكاملة للمتحفظ عليهم ودون نية الإضرار بأجسادهم أو المساس بهم بأى شكل من الأشكال، وأن يظل هؤلاء رهن الإجراء التحفظى لحين قدوم لجنة من المجلس القومى لحقوق الإنسان أو أحد فروعه لإجراء التحقيق القانونى الأولى مع هؤلاء الأفراد، على أن يتم رفع هذا التحقيق القانونى إلى أجهزة القانون أو القضاء التى تواصل إجراء التحقيقات فى إطار الضوابط الموضوعة من لجنة المجلس القومى لحقوق الإنسان، على أن تراقب أعمال هذه اللجنة الهيئة المستقلة للحريات الدينية التى سيكون من حقها لفت انتباه اللجنة إلى بعض المسائل الفنية فى التحقيقات أو إضافة أية معلومات جديدة أو وقف أعمال هذه اللجنة وتعيين لجنة جديدة، أو إعادة التحقيقات قبل عرضها على القضاء، وفى كل الأحوال فإن هذه الهيئة أيضًا ستراقب مدى سلامة الإجراءات القضائية فى عدم التفريق بين الأغلبية والأقلية الدينية، وأن كل الأطراف تحصل على حقوقها المتساوية فى التقاضى والدفاع، وأن القضاء ينظر إلى هذه القضية كونها تهدد أمن المجتمع».

ويقترح تقرير اللجنة الأمريكية: «أنه فى بعض القضايا ذات الأهمية الكبرى أمنيًا وسياسيًا والتى تؤثر بشكل صارخ على أوضاع الحريات والأقليات الدينية فإنه يكون من حق الهيئة المستقلة ابتداء أن تشكل لجنة للتحقيق فى وقائع هذه القضية وذلك دون اللجوء إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان، كما أن رئيس الدولة باعتباره الرئيس الأعلى للهيئة المستقلة للحريات الدينية قد يتدخل فى بعض القضايا التى تؤثر جديًا على أمن الوطن واستقراره فيشكل لجنة مشتركة من الهيئة ورجال القضاء لتولى التحقيق، على أنه فى كل المراحل السابقة فإن البوليس المصرى ليس له الحق فى أن يتدخل فى هذه الإجراءات أو يفرض أى نوع من الآراء بشأنها».

ـ الملاحظة الخامسة فى التقرير الأمريكى تتعلق بمنصب مفتى الديار المصرية.. وفى هذا الإطار يقول تقرير اللجنة: «إن مفتى الدين الإسلامى فى مصر لا يجوز له أن يتدخل فى خطبه أو فتاواه فى طبيعة العلاقة بين الأكثرية المسلمة أو الأقلية القبطية أو غيرها من الأقليات الأخرى».

ويقول التقرير: «إنه على الرغم من أن المظهر العام يصور احترامًا متبادلاً بين رجال الدين كل منهم للآخر، بالإضافة إلى تبادل اللقاءات والزيارات.. إلا أن

الأقباط شكلوا نسبة عالية فى شكواهم من أن رجال الدين الإسلامى - وخاصة المفتى - يلعب دورًا فى إذكاء الصراعات بين المسلمين والأقباط، وأنه يتدخل ببعض فتاواه فى أمر هذه العلاقة أو توجيه انتقادات مباشرة للديانة المسيحية أو اليهودية أو أصحاب الأقليات الدينية الأخرى».

وأشار التقرير إلى أن مسئولى دار الإفتاء فى مصر يعتبرون أن مساحة الحديث عن العلاقة بين المسلمين والأقباط هى مساحة واسعة من الخلاف والتعقيب، مما يضفى بدوره حساسية خاصة تجاه أبعاد هذه العلاقات ويزيدها تعقيدًا.

وتساءل التقرير عن الدور الذى يقوم به المفتى فى مصر وهل يمكن إلغاء هذا المنصب؛ لأنه لا تعادله مناصب دينية فى الطوائف والأقليات الدينية الأخرى؟ وزعم التقرير أن هناك ازدواجية بين هذا المنصب ومنصب شيخ الأزهر، وأنه يجب الاكتفاء بالإبقاء على منصب شيخ الأزهر وإلغاء دور المفتى فى ظل صمت حكومى واضح.

وأكد التقرير أن الأفكار والمرجعيات الدينية يمكن أن يجدها المسلمون فى الأزهر، خاصة أن شيخ الأزهر هو المرجع الدينى الأعلى للمسلمين فى مصر، فى حين أن المفتى لا يمثل أى مرجعية، وأن آراءه تتسم بأنها استشارية يأخذ بها البعض ويرفضها البعض الآخر، كما أن الأزهر هو المعنى بقواعد التعليم الدينى فى مصر، فى حين أن دار الإفتاء ليست معنية بأى تعليم، وأن تعدد المناصب الدينية يعقِّد من طبيعة التركيبة الهرمية لرجال الدين، وأن ازدياد هذا التركيب الهرمى يؤثر سلبيًا على وضع الأقليات الدينية الأخرى التى تُحرم نهائيًا فى كثير من الأحيان من ممارسة العديد من الحقوق المهمة وذات الطبيعة اللصيقة بالتقاليد الدينية، وهذا ما جعل المفتى يتصدى لمسائل مهمة فى وضع الحريات الدينية، وأن ذلك لم يحدث فى عهد المفتى الحالى فقط، ولكن على امتداد عقود طويلة، وأن الكثير من الشكاوى سجلت ملاحظات دار الإفتاء على أوضاع الحريات الدينية، وأن إلغاء دار الإفتاء سيؤدى إلى الحد من ظاهرة تعدد الشكاوى من الأقليات الدينية الأخرى، وسيضع حدًا أكيدًا للعديد من المظاهر السلبية التى لصقت بدار الإفتاء على مدار السنوات الماضية.

وأشار التقرير الأمريكى إلى أن أوضاع الحريات الدينية ترتبط بالأشخاص وترتبط بأن تكون الهيئات معبرة عن أوضاع حقيقية للأقليات الدينية وأنه طالما وجدت

هيئة مثل «الأزهر» تعبر عن رأى الجماعة دينيًا، فلماذا يتم ابتكار هيئات أخرى جديدة؟ وأشار إلى أن هذه الإشكالية يجب حسمها سريعًا.

ـ الملاحظة السادسة.. وتطالب فيها اللجنة بتحقيق أكبر قدر من الحرية الدينية من خلال التوسع وإعطاء الحرية فى إنشاء الكنائس والمعابد الخاصة لكل الأقليات الدينية وما يتضمنه ذلك من إنشاء معاهد تعليمية خاصة بهم.

ـ الملاحظة السابعة.. إصلاح أوضاع الحريات العامة فى مصر والنص على مبدأ الحريات الدينية بتفصيلات واضحة ليس فيها غموض أو لبس فى صلب الدستور المصرى على أن يتضمن النص فى الدستور «على أن يكون لكل الأقليات الدينية فى مصر قوامها الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والدينى الخاص بها».

ـ الملاحظة الثامنة.. مراجعة مناهج التعليم الدينى وحذف كل ما من شأنه إثارة الأكثرية الدينية على ما عداها من الأقليات الدينية والتفكير الجاد فى إضافة كتاب جديد لمناهج التربية الدينية يعنى بالحرية الدينية ويتناول بإيجاز التعريف بكل الأقليات الدينية فى مصر ومدى تحقيق التفاهم والتقارب بين كل هذه الطوائف وبعضها البعض.

ـ الملاحظة التاسعة.. اتباع سياسة إعلامية جديدة تؤكد حماية الأقليات الدينية وتشجيع الأكثرية المسلمة على الالتزام بذلك وتحقيق الإقناع الإعلامى المناسب للمواطنين بأن ذلك يمثل استقرار المجتمع وازدهاره.

ـ الملاحظة العاشرة.. تشديد العقوبات فى جرائم الحريات الدينية أو الاعتداء على الأقليات الدينية أو المساس بأوضاع دينية مستقرة لدى البعض، وذلك من خلال تغيير القوانين والتشريعات.

ـ الملاحظة الحادية عشرة.. وتقضى بإنشاء ما يطلق عليه «ملتقى الشباب للأديان» الذى يضم نخبة من شباب المسلمين وشباب الأقباط والبهائيين والشيعة وغيرهم من الطوائف الأخرى، وأن يكون هدف هذا الملتقى هو إبراز التعايش بين الشباب وإعطاءهم الفرصة للحوار والنقاش وأن يقنع كل طرف الآخر بما لديه من أفكار، وأن يضم هذا الملتقى شباب الجامعات وغيرهم من القواعد الشبابية الأخرى.

ـ الملاحظة الثانية عشرة.. تأكيد مبدأ حرية العقيدة كمبدأ ثابت فى الدستور المصرى وأنه من حق أى شخص أن يعتنق ما يراه من دين أو مبادئ فى أى لحظة يقررها

ويختارها هو، وأنه بالتالى لا محل للحديث عن أفكار مثل الارتداد عن الإسلام أو الإساءة إلى الأديان الأخرى.

- **الملاحظة الثالثة عشرة**. . مراعاة التناسب بين إنشاء المساجد الإسلامية والكنائس القبطية التى يقل عددها بدرجة كبيرة تؤثر على حرية العبادة للأقباط مع دراسة مطالب الأقليات الأخرى فى هذا الصدد.

- **الملاحظة الرابعة عشرة**. . أن تكون كافة الأقليات الدينية ممثلة فى أجهزة الدولة الرسمية والشعبية بما فيها الوزارات والهيئات والمؤسسات الدستورية والصحفية والإعلامية.

- **الملاحظة الخامسة عشرة**. . إتاحة الفرصة للتزاوج بين الأقليات الدينية وبعضها وأيضا مع الأغلبية الدينية وإلغاء القيود المفروضة على منع الزواج.

- **الملاحظة السادسة عشرة**. . وتقول فيها اللجنة: «إنه على الرغم من أنه لا يوجد اضطهاد مباشر وسياسات قهر واضحة ضد الأقليات الدينية الأخرى، إلا أن الأخذ بهذه التوصيات سيؤكد أن مصر قد انتقلت إلى مرحلة أخرى من الحريات الدينية».

- **الملاحظة السابعة عشرة**. . إيجاد آلية تنسيق وتعاون بين لجنة الحريات الدينية وبين المسئولين فى مصر من أجل تنفيذ توصياتها.

- **الملاحظة الثامنة عشرة والأخيرة**. . توصى فيها اللجنة بأن يكون من حق أى أقلية دينية أن تصدر كتبها ومؤلفاتها وأن تنشرها بالشكل الذى تراه وتتبع أسلوب الدعاية الذى يحقق الرواج الأكبر لأفكارها. .

تلك هى أهم توصيات لجنة الحريات الدينية التى زارت القاهرة، وهى توصيات لا تمثل تدخلاً فى الشئون الداخلية المصرية فحسب، ولكنها تمثل محاولة مكشوفة لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد بما يحقق أهداف الخطة الأمريكية - الصهيونية الرامية إلى تقسيم الوطن العربى إلى كانتونات طائفية وعرقية لحساب الكيان الصهيونى فى المنطقة.

* * *

[٢]

اختراق الجامعات

- ترشيح الجامعة الأمريكية كمركز للتنسيق بين الأساتذة والمشروعات الأمريكية
- لجنة استشارية من المتعاونين .. و٥٠ مليون دولار دعمًا للمرحلة الأولى
- بدائل تداول السلطة

اختراق الجامعات

فى شهر يوليو من العام ٢٠٠٤م قدم عدد من الخبراء الأمريكيين مشروع دراسة أمريكية إلى الإدارة الأمريكية يضع إطاراً لخطة اختراق الجامعات المصرية فى إطار مشروع «**الشرق الأوسط الموسع**».

وتقدم الدراسة تصوراً عمليّا لكيفية اختراق مجتمعاتنا التعليمية والآليات التى يجرى من خلالها تنفيذ الخطة الأمريكية الجديدة.

(التأثير فى انتقال السلطة فى منطقة «الشرق الأوسط» يبدأ من الجامعات)، هكذا خلص آخر تقرير أمريكى أعدته المجموعة الاستشارية للرئيس «جورج بوش»، والمكونة من أكاديميين وخبراء وعناصر تنتمى إلى الأمن القومى والـ«سى. آى. إيه» والخارجية الأمريكية.

أشارت المعلومات إلى أنه فى إطار سياسات التقارير والدراسات التى تحوز اهتمام الإدارة الأمريكية فى إطار «نشر الديمقراطية بالشرق الأوسط» فقد تم إعداد دراسة أمريكية موسعة شارك فيها أكثر من ٢٠ خبيراً أمريكيّا حول تحديد كيفية انتقال السلطة فى النظم الانتخابية بدول المنطقة.

وكانت الدراسة قد بدأت بالإشارة إلى أن أصعب تحد يواجه الديمقراطية فى هذه المنطقة هو كيفية انتقال السلطة من الحاكم الفعلى إلى الآخرين، وأن فكرة تداول السلطة فى العديد من الدول العربية غير مطروحة على أجندة نشر الديمقراطية، فى حين أن الحاكم يكون دومًا هو المسئول الفعلى عن كل السياسات والقرارات فى داخل دولته.

وترى الدراسة: أن ذلك لا يتعلق بالدول ذات النظم الملكية التى تحدد قوانينها طريقة تسلسل السلطة الوراثية، وإنما يتعلق الأمر بالدول ذات النظم الانتخابية أو التى فى طريقها إلى ذلك.

وتؤكد الدراسة عدداً من الملاحظات المهمة فى هذا الإطار أبرزها :

ـ أن البرامج الديمقراطية فى داخل دول المنطقة هى برامج شكلية، وذات نتائج محددة ومحدودة، محددة لأنها تتعلق بإعادة هيكلة القوانين أو إجراء انتخابات أو إعطاء المزيد من الضمانات للسلطة القضائية، وهذا ما يتم بالفعل تحديثه وتطويره فى داخل هذه الدول.

أما كونها محدودة، فذلك لأن المشروع الديمقراطى فى داخل هذه الدول لا يتعلق بالحاكم، أو كيفية انتقال السلطة ومحاولة التأثير فى الحد من امتيازاته وصلاحياته، أو التفكير فى نظام جديد لاختيار رئيس الدولة يكفل المنافسة الحقيقية بين المرشحين.

وتقول الدراسة : إن هذه الظاهرة ـ تحديداً ـ تحتاج إلى الكثير من التأمل والدراسة، وأننا قد نواجَه بفشل كبير إذا كان لدينا إصرار منذ البداية على أن المشروع الديمقراطى يبدأ فى هذه المنطقة من خلال الحاكم أو كيفية انتقال السلطة، فهذه الفرضية ستكون مرفوضة، مما يعطل الجزئيات الأخرى المرتبطة بالمشروع الديمقراطى.

وتضيف الدراسة : ومن الخيارات الأخرى التى لا يمكن تجاهلها أو الحد من تأثيراتها دور الأكاديميين من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية أو المنظمات المتخصصة فى داخل هذه الدول.

وتقول الدراسة : إن هذه الفئة ـ تحديداً ـ مستهدفة وتستطيع التأثير فى العديد من القرارات المهمة، وأن واحداً من الخيارات المتاحة أمامنا للتحرك فى خلال السنوات القادمة هو كيفية ربط أفكار وسياسات الأكاديميين بالأفكار والسياسات الأمريكية.

وتشير الدراسة إلى أنه من المهم فى هذه المرحلة الاعتماد على سلسلة طويلة من المشروعات البحثية العلمية، وتكليف أساتذة الجامعات، ومختلف الأكاديميين بإعدادها، على أن يكون واحد من التغييرات الأساسية هو بحث كيفية تحقيق دور أمريكى أمثل ينشر القيم والمبادئ الديمقراطية والمتصلة بالحرية.

وتقول الدراسة : «إن هذه قد تبدو مهمة صعبة فى البداية؛ لأن الغرض من هذا المشروع هو تكوين أعداد متزايدة من الأكاديميين والمتخصصين الذين سيتم تأهيلهم

للمناصب التنفيذية والتشريعية والقضائية ذات الأثر الحاسم فى إصدار القرارات النهائية المتعلقة بإدارة الدولة . . إلا أن هذا التأهيل قد يستغرق سنوات طويلة بالنسبة للبعض وسنوات أقل بالنسبة لآخرين» .

وترى الدراسة : أن هذه الأجندة المعدة بقائمة المشروعات البحثية والدراسات العلمية لا بد أن تتم مناقشتها ابتداء مع عدد من الأكاديميين المتخصصين الذين تعاونوا على مدار السنوات الماضية ، وبشكل جيد مع المؤسسات الأمريكية المختلفة ، فهؤلاء قد يمثلون اللجنة الاستشارية للمشروع الأمريكى ، والتى ستكون لها مهام متعددة أبرزها :

ـ تحديد قوائم الأكاديميين وأساتذة الجامعات الذين بمقدورهم التعاون مع هذا المشروع الأمريكى .

ـ تجديد هذه القوائم سنويّا بإضافة أسماء جديدة واقتراح مشروعات بحثية جديدة تتلاءم مع ظروف كل دولة على حدة .

ـ تحديد مواعيد المؤتمرات والمناقشات المهمة التى ستجرى حيال هذه المشروعات البحثية والمقرر لها أن تكون فى الأراضى الأمريكية .

ـ تحديد نتائج العلاقة بين هؤلاء الأكاديميين والأفكار والسياسات الأمريكية .

ـ مراجع الأفكار الخاصة بالأكاديميين وتأثيرها فى تطوير الرؤى الأمريكية .

وتقول الدراسة : إن هذا المشروع يجب ألا تقل مخصصاته المالية عن ٥٠ مليون دولار فى المرحلة الأولى ، حيث يتكون هذا المشروع من ثلاث مراحل أساسية هى :

ـ **المرحلة الأولى** : وفيها يجرى تحديد اللجنة الاستشارية للمشروع فى كل دولة .

ـ **المرحلة الثانية** : وفيها يتم اختيار قائمة أولية بالأكاديميين من مختلف التخصصات والجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الأخرى داخل هذه الدول .

ـ **المرحلة الثالثة** : وفيها يتم تحديد القائمة الأولية للمشروعات البحثية .

وتقترح الدراسة أن تكون الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى واحدة من المراكز الرئيسية للتنسيق بين هذه المشروعات والقائمين على تنفيذها ، بالإضافة إلى أن الجامعة

الأمريكية والسفارات الأمريكية وعددًا آخر من منظمات المجتمع المدنى سيكونون أعضاء أساسيين فى اللجنة الاستشارية لهذا المشروع.

وتقول الدراسة: إن الهدف الرئيسى هو كيفية التصدى لعوائق «الديمقراطية» فى داخل هذه المنطقة، وأن هناك قوى قائمة تملك تأثيرًا قويًا داخل دول المنطقة، تعمل بشكل رئيسى على منع «المد الديمقراطى» وعرقلة الخطوات المهمة، فى حين أنها قد توافق على مرور بعض الخطوات الأقل أهمية، وذلك حفاظًا على استمراريتها.

وترى الدراسة أن هذه القوى تمثل الخطر الحقيقى الذى يجب أن تواجهه وتبحث عن أفضل السبل للتصدى لها، وعما إذا كان من الأفضل أن يتم كسب هذه القوى إذا أبدت قدرًا أكبر من الفهم للخطوات المهمة والضرورية التى يجب أن تلتزم بها لنشر الديمقراطية والحرية. أم أنه يجب أن يتم إقصاء هؤلاء نهائيًا، وأن يتم الإعلان عن نهاية حقبتهم، ودورهم السياسى والاقتصادى والثقافى فى داخل هذه المجتمعات.

وتشير الدراسة إلى أن الوصول لأىٍّ من هذين الخيارين لن يكون إلا من خلال بناء نماذج جديدة تكون حليفة حقيقية للولايات المتحدة.

وتقول الدراسة: «إن هذه المجتمعات من أسفل تبدو غارقة فى العديد من المشكلات الاجتماعية المؤثرة، وأن ذلك قد ينبئ عن أن الحلفاء المؤثرين لا بد أن يكونوا من أعلى».

وأضافت الدراسة: لقد توصلنا إلى إحدى النتائج المهمة فى العام الماضى التى تشير إلى أن أساتذة الجامعات والأكاديميين لا يملكون فقط قدراتهم التأثيرية، فى داخل الجامعات أو مراكز عملهم، ولكن يُنظر إليهم باحترام بالغ وقدرة تأثيرية معقولة فى داخل محافظاتهم أو مدنهم أو قراهم، فالناس يثقون فيهم، وهم دائمًا محل احترام وإعجاب الآخرين، كما أن قطاعات كبيرة من الجماهير فى داخل هذه المناطق يلجأون إليهم لحل مشاكلهم أو تقديم النصح والاستشارة لهم.

وأشارت الدراسة إلى أن ٧٥٪ من أهالى القرى فى داخل هذه المناطق يرون أن الأكاديمى هو فخر حقيقى لقريته وأنه الأجدر بالتعامل مع مشكلات القرية، كما أن ٨٠٪ من أهالى وجماهير النجوع والعزب يثقون فى الأكاديمى أو المتعلم، ويعطونه

فرصة حقيقية لحل مشكلات مجتمعاتهم، وأن الشيء الأكثر أهمية الذى ينبغى أن نبنى عليه فى هذه الدراسة هو ربط هذه الفئة بالأفكار والسياسات الأمريكية مما سيؤثر لاحقًا فى تفاعلاته الداخلية فى هذه المجتمعات، ؛ لأن الدراسة أثبتت أن الفئات الاجتماعية الأخرى قد تبدو أكثر تهميشًا وغير قادرة على التأثير فى السياسات أو القرارات، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم حلفاء من الدرجة الثالثة.

وترى الدراسة أن حلفاء الدرجة الأولى هم أعضاء اللجنة الاستشارية، أما حلفاء الدرجة الثانية فهم الأكاديميون وأساتذة الجامعات والصحفيون المستهدفون ورجال الإعلام والمثقفون والطلاب أصحاب النشاطات العامة فى الجامعات وغيرهم.

وتقول الدراسة الأمريكية: إن حلفاء الدرجة الثالثة تجب تغذيتهم باستمرار بخطاب ثقافى وإعلامى يؤكد لهم أن أمريكا جيدة وقادرة على مساعدتهم ماديًا وفكريًا، وأنه كلما كانت النتائج إيجابية فى أن حلفاء الدرجة الثالثة أصبحوا أكثر تقبلاً للأفكار والمبادئ الأمريكية سعينا لإرضائهم من خلال المشروعات أو تقديم جزء من المساعدات الاقتصادية المباشرة لهم.

وتقول الدراسة: إن ذلك لا يعنى أن حلفاءنا داخل دول المنطقة يمكن أن تتشكل مجموعاتهم سريعًا، أو أنهم سيصبحون قادرين على حرية الحركة والتأثير بشكل فاعل خاصة أنهم سيواجَهون بالفئة الأخرى، وهم الأعداء أو الحلفاء الذين ينشرون الأفكار المتطرفة، أو يعادون قيم الحرية والديمقراطية لكونها قيمًا تعبر عن الحالة الأمريكية، فهؤلاء يعملون على نشر أفكار دينية متطرفة، وفى بعض الأحيان تكون لديهم قدرات تأثيرية مدمرة، وعندما نصل إلى هذه المرحلة لا بد أن نتدخل بأساس واقعى لمنعهم من ذلك.

وتقول الدراسة: إن هذه الفئة يوجد من بينها فئة أخرى قابلة لأن تكون حليفًا مستقبليًا، ولكنهم فى هذه المرحلة ينضمون بوسيلة أو بأخرى إلى المعسكر المعادى لقيم الحرية والديمقراطية. إن فتح حوار مع هذه الفئة الأخيرة يبدو أكثر أهمية، وهذه الفئة تنتشر بأعداد كبيرة فى سوريا والسعودية واليمن ومصر وتونس وليبيا.

وترى الدراسة ضرورة وجود آلية أو وسيلة مناسبة لفتح هذا الحوار وتعميقه مع تلك الفئة من خلال إخضاعه للمزيد من البحوث والدراسات التى ستمثل نوعًا من

الاستراتيجيات المهمة التى على أساسها يتم التمييز بين الجماعات المختلفة وبتوجهاتها المختلفة.

وترى الدراسة أن طريقة التفاعل مع هذه الجماعات يجب أن تنمو باستمرار وأن تكون قادرة وقابلة للتطور مستقبلاً.

إنه من النقاط المهمة أن هناك طبيعة وقيمًا خاصة تنتشر داخل هذه المجتمعات يتعلق مكونها الرئيسى بأفكار تداول السلطة، وكذلك الأفكار الأخرى المتعلقة بالديمقراطية وهذا ما سيولد صراعًا بين الأفكار الوافدة والأفكار المتأصلة، وسيكون البحث شاقًا عن كيفية التطوير أو إنشاء حالة من التزاوج أو التقارب بين هذين النوعين من الأفكار.

وتعتقد الدراسة أن إحدى المهام الأساسية للأكاديميين وأساتذة الجامعات هى الوصول إلى التزاوج بين الأفكار الأمريكية والأفكار المحلية بذات القدر الذى يمكن أن يحقق الهدف من المستقبل، وهذا يتطلب أن نكون واقعيين وبقدر يحقق مجموعة أهداف واقعية وبوسائل غير تقليدية.

إن الأهداف الواقعية والمستهدفة من حالة «التزاوج» هى تلك الأهداف المباشرة فى الوصول إلى تداول السلطة وتغيير نظام التعليم والتأثير على سياسات الإعلام وتغيير المفاهيم الدينية السلبية والتوجه نحو بناء نماذج جديدة لسياسات الحكم، ونشر الديمقراطية فى المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمساهمة فى بناء نماذج للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة أعداد الشركاء المهمين الذين سيلعبون أدوارًا أكثر أهمية فى بناء نماذج الحكم المستقبلى.

وترى الدراسة أن الأهداف الواقعية لبناء حالة التزاوج بين الأفكار الوافدة والأفكار المحلية ستتحدد فى:

بناء نموذج صداقة ومصالح حقيقية مشتركة بين الولايات المتحدة وشعوب دول هذه المنطقة.

- أن يقبل هؤلاء التدخل الأمريكى المباشر وغير المباشر فى قضاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلها من نوع القضايا المهمة التى تؤثر فى حركة هذه المجتمعات.

ـ نقل هذه المجتمعات من فكرة العنف والتطرف إلى فكرة الوارد والانفتاح على الآخرين.

ـ أن الوصول إلى السلطة هو حق مشروع لكل فرد داخل هذا المجتمع، وأن كل الأفراد عليهم أن يفكروا بشكل جيد لإمكانية الوصول إلى السلطة، والتعايش مع هذه الأفكار السياسية الجديدة.

وتقول الدراسة فى هذا الشأن: إن السلبية وعدم الرغبة فى التأثير على الحكم هى إحدى المشكلات المهمة التى تعمق من مساوئ عدم تداول السلطة. إن تغيير الحكومات ليس مطروحًا لأن يتم بالقوة، ولكن بالحوار السياسى الهادئ أملاً فى الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة. إن الصورة ستبدو غير واضحة ومرتبكة إذا ما كانت الأفكار الخاصة بالديمقراطية ينقصها المكون الحقيقى فى نقل السلطة.

ـ تحديد الفاعل المؤثر والفاعل غير المؤثر فى داخل مجتمعات هذه الدول. فإذا كان هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى تداول الحكم ونشر القيم الديمقراطية المرتبطة به من خلال القواعد الجماهيرية، فإن تحديد الفاعل المؤثر أو غير المؤثر يبدو هو العصب المحرك لهذه الأفعال. إن الفاعل المؤثر يتحدد بطبيعة الفئة التى ينتمى لها هذا الشخص، فالأكاديمى أو الأستاذ الجامعى المتخصص لن يكون قادرًا على التأثير داخل قريته إلا إذا كان من فئة متميزة داخل هذه القرية، أو ما هو دونها، أو ما هو أعلى منها، كالمدينة أو المركز، فالفئة تلعب دورًا مهمًا فى هذه المجتمعات إلا أن الفئة وحدها لا تكفى، وإنما يتعين أن يصحبها شخصية الفاعل المؤثر وقدرته على التدخل فى مسائل ومشاكل مهمة للآخرين، أو قدرته على التواصل وتحديد موقعه بشكل جيد.

أما الفاعل غير المؤثر فهو الذى لا يملك قدرات الاتصال، وهذا يربك كثيرًا من الحسابات المهمة فى تنفيذ هذا المشروع، فإلى أى مدى يستطيع الفاعلون المؤثرون أن يتعاونوا مع الأفكار والقيم الأمريكية، وإلى أى مدى سيكون بمقدورهم نشر هذه الأفكار داخل مجتمعاتهم؟ وما مدى القدرة على تحييد الحكومات فى عدم التأثير على هؤلاء الفاعلين المؤثرين.

ـ أن أحد الأهداف الأساسية التى يسعى إليها هذا المشروع هو أن الأكاديميين أو أساتذة الجامعات أو الصحفيين أو غيرهم من الفاعليات المستهدفة يعيشون بالفعل ـ

بسبب تأثيرات الأوضاع الدولية والثورات العلمية والإعلامية المتفجرة - حالة من الصراع القوى بين ما هو متفجر داخليًا من أوضاع، وبين ما هو خارجى وأن هذا الصراع سيكون أكثر حدة إذا لم يتم ترويضه من خلال أفكار ودراسات ومشروعات بحثية ممتدة وطويلة ومشروعات اقتصادية مؤثرة أو أية وسائل أخرى بحيث تكون لدى هذه المؤثرات القدرة على محو الأفكار أو الإلغاء النسبى لها.

وتقول الدراسة: إننا فى بعض المراحل قد نقبل بأن نتعايش مع نظم دينية إسلامية مرنة تقبل بأفكار من الخارج وتطعم هذه الأفكار بجزء رئيسى من أفكار الداخل بحيث لا يبدو الأمر متعارضًا بين هذين النوعين من الأفكار.

- أن هذه المنطقة سيتم فيها بناء نموذج «الشرق الأوسط للسلام والصداقة والتعايش» وهو مشروع منفصل؛ لأن هذا النموذج سيكون مشروعًا إقليميًا، وعلى كل دوله أن تقدم إسهاماتها المباشرة فى بناء هذا النموذج.

وتشير الدراسة إلى أن العناصر الأساسية لهذا النموذج ستعتمد على:

- التوصل إلى حل نهائى للنزاع العربى - الإسرائيلى، وبالقدر الذى يحقق الأمن القومى لإسرائيل لمدة ٢٠ عاماً قادمة على الأقل.

- العمل سريعاً على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى العراق، بحيث يكون العراق إحدى الدول المؤثرة فى بناء هذا النموذج بالمنطقة.

- الصداقة والتعايش بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلى وعدم تجدد الخلافات العسكرية، إلا أن هذا الشرط يتطلب صناعة كبرى قادرة على التواؤم مع حداثة المتغيرات الدولية.

- أن هذا النموذج يجب أن يرتبط فى أذهان شعوب الشرق الأوسط بأنه هو الوحيد القادر على تحقيق الازدهار والرخاء الاقتصادى، كما أن هذا النموذج هو الذى سيعطى القدرة المباشرة على الاندماج والاتصال بالآخرين.

وتقول الدراسة: إن إحدى المشكلات الحقيقية فى بناء هذا النموذج هى تحديد مسار الثقافة المسيطرة على التوجهات الغالبة داخل هذه المجتمعات، ومن المهم الإشارة

فى هذا الصدد إلى أن الثقافة المعاصرة التى تتطلب الربط بين عدة ثقافات إقليمية ودولية لا بد أن تكون لها أهداف محددة فى إعادة تشكيل هذه المجتمعات بما يحقق التوافق مع العصر الحديث. إن التعايش الذى نستهدفه فى بناء هذا النموذج هو أن تحترم دول المنطقة حقوق الأقليات، وأن يكون لهذه الأقليات القدرة اللازمة للتأثير فى حركة تطور مجتمعاتهم الداخلية، وكذلك الحفاظ على حقوقهم وأوضاعهم اللازمة.

وتضيف الدراسة: إن الدساتير الوطنية داخل هذه الدول يجب أن يشتمل كل منها على جزء مستقل وكامل عن حقوق الأقليات والمزايا التى يمكن أن يحصلوا عليها؛ لأن هذه الحقوق وحدها هى التى يمكن أن تؤدى إلى سيادة السلام والصداقة الداخلية فى هذه المجتمعات، وأنه إذا سادت هذه الصداقة الداخلية فإن هذا سيقود مباشرة إلى بناء نماذج أكثر اتساعًا وقوة كنشر الصداقة بين شعوب هذه المنطقة.

- ضرورة الفصل الكامل بين إدارة الدولة والمسجد، فإذا كانت ديمقراطيتنا قد قامت على أساس الفصل بين الدولة والكنيسة إلا أنه فى بعض الدول ما زال الأمر مختلطًا ومحل لبس بين إدارة الدولة وبين أن يكون المسجد أو رجال الدين لهم قدر من التدخل المؤثر فى توجيه حركة هذه المجتمعات الداخلية وهذا ما يجب أن نرفضه، كما أن أحد المظاهر الخطيرة التى يجب أن ننتبه إليها فى هذه المرحلة هو انتشار التجمعات الشبابية فى داخل المساجد، وما يمثله ذلك من خطر فى نشر الأفكار «الإرهابية» المتطرفة، ومن ثم فإن إلغاء التعليم الدينى قد يمثل حلاً أفضل للتطورات القادمة.

- إننا عندما نفكر فى تنفيذ هذه المراحل فإن إحدى الأدوات المهمة هى توفير دعم مالى جيد لحلفاء الدرجتين الأولى والثانية يمكنهم من التأثير بفعالية على تطور المجتمع وزيادة أعداد الحلفاء، وأن هذا الدعم المالى يجب أن يصل إليهم مباشرة وبقوة، ولا بد أن يكون مؤثرًا فى حياتهم الاجتماعية حتى يدركوا مدى أهمية الارتباط بهذه الدائرة، ومن ثم تزيد فاعليتهم فى بناء هذه النماذج المستهدفة، فى داخل هذه المنطقة.

- من الضرورى إجراء دراسات ميدانية وإعداد تقارير دورية من السفارات الأمريكية فى هذه الدول، بالإضافة إلى المعاهد المتخصصة وذلك كل ٦ أشهر لقياس مدى الاستجابة الفعلية والتغيير الإيجابى فى النظرة إلى الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية.

وتقول الدراسة : إن «**الشرق الأوسط الموسع**» لن يحقق نتائجه الأفضل إلا من خلال التفاهم مع الشعوب وبناء أواصر من علاقات الصداقة والتعاون بين هذه الشعوب وبعضها البعض، وأنه إذا كان هدف الشرق الأوسط الموسع هو أن تتواءم هذه المنطقة مع الديمقراطية العالمية والتكيف مع الأفكار الدولية الجديدة فإنه يصبح من المهم إعادة النظر بين الحين والآخر فى مكونات هذا البرنامج؛ ذلك أنه قد نجد أنفسنا أمام خيار واحد يقول: إن نقل السلطة بالقوة من شأنه أن يحقق المصلحة الأمريكية، وهذا يجب أن يتم من خلال المجموعات الداخلية والخارجية حتى لا يتسبب فى حدوث خسائر كبيرة للقوات الأمريكية.

وترى الدراسة أنه فى معظم الأحوال فإن تحريك الشعوب من الداخل وزيادة أعداد الحلفاء وبناء نموذج للصداقة والتعاون كله يمثل مؤثرات حقيقية تسهم فى فكرة تداول السلطة، وتنشر أفكاراً جديدة، وأنه لا يمكن التأكد من أن هذه الأفكار قد حققت أهدافها بدون بناء سياسة إعلامية جديدة تعتمد على اختراق وسائل الإعلام الداخلية وكبريات الصحف، ومن ثم فإن الأكاديميين والمتخصصين مدعوون لنشر أفكارهم الجديدة فى كافة وسائل الإعلام المحلية التى ستعمل واشنطن على دعمها ماديّا وسياسيّا.

* * *

انتهت الدراسة الأمريكية التى قُدمت إلى الرئيس «چورچ بوش» وأمر بدوره بتحويلها للجهات المختصة للبدء فى التنفيذ.

* * *

[٣]

تصدير الفتنة

- اللوبى اليهودى يؤسس ما يسمى بـ «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر»!!
- الإيباك يطالب أقباط المهجر بتفعيل حركتهم لإجبار واشنطن على التدخل ضد مصر
- المطالبة بإنشاء وزارة مستقلة لشئون الأقباط تحت زعم حل المشاكل المزمنة!!

استغل بعض أقباط المهجر الأحداث التى شهدتها الكاتدرائية المرقسية فى نهاية عام ٢٠٠٤م فى محاولة للتنسيق مع جماعات الضغط الصهيونية لشن حملات إعلامية وسياسية تستهدف مصر بزعم اضطهاد الأقباط وحرمانهم من حقوقهم.

وقد سعت هذه العناصر إلى تجديد مطالبهم أمام عدد من أعضاء الكونجرس ولجان الحريات الدينية التى دفعت الخارجية الأمريكية إلى الطلب من السفارة الأمريكية بالقاهرة تقديم تقارير عاجلة حول أبعاد ما جرى فى مصر خلال الفترة الماضية.

ووفقًا للمعلومات فإن بعض أقباط المهجر من أصحاب العلاقات المشبوهة يسعون الآن إلى تأسيس تحالف مع بعض أعضاء الكونجرس ومسئولى الإدارة الأمريكية من أجل إنشاء ما يسمى بـ**«تحالف المحبة لحماية أقباط مصر»**.

وكانت هذه الفكرة قد طرحها أحد زعماء جماعات «الإيباك» الصهيونية «ماكسويل دانييل» الذى طالب أقباط المهجر بأن تكون حركتهم أكثر فعالية فى داخل المجتمع الأمريكىٰ وبعض الدول الأوروبية وأن يدرسوا جيدًا تجربة «الإيباك» والمنظمات اليهودية الأخرى فى استثمار التعاطف الأمريكى لصالح قضاياهم ضد الدول العربية.

وقد سلم «ماكسويل» لقيادات من أقباط المهجر وثائق سرية حول تحركات «إيباك» والجماعات اليهودية الأخرى للحصول على تأييد الكونجرس والإدارات الأمريكية وإصدار تشريعات وسياسات أمريكية قوية ضد الدول العربية.

وقد أبدى (ماكسويل) استعداده لتوفير دعم مالى فى البداية من بعض رجال الأعمال اليهود لإنشاء «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر»، مشيرًا إلى أن هذا التحالف سيتحرك فى اتجاهين أساسيين - **أولهما** . . باتجاه أعضاء الكونجرس الأمريكى بحيث يضمن التحالف وجود عدد معين من أعضاء الكونجرس يسعون إلى إصدار القرارات والتشريعات التى توجب معاقبة الحكومة المصرية لإخلالها بحقوق الأقباط فى مصر.

وترجح المصادر هنا نشوء تحالف سرى بين بعض قيادات أقباط المهجر وبعض القيادات اليهودية المنتمية لمنظمة« **إيباك**»، وغيرها من المنظمات اليهودية الأخرى بحيث يكون أعضاء الكونجرس المدافعون دوما عن المصالح الإسرائيلية هم ذاتهم الذين يمكن استخدامهم للدفاع عن حقوق الأقباط فى مصر، وأن هناك حوالى ١٣ عضواً من أعضاء الكونجرس أبدوا استعدادهم التام لتبنى هذه القضية مستقبلاً فى مناقشات الكونجرس، وأن التقرير الأولى الذى ستتم مناقشته سيتناول طبيعة ما سمى «بالحقوق المهدرة» للأقباط فى مصر خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية والبرلمان المصرى.

وتشير المصادر إلى أنه تم بالفعل إعداد تقرير عن المبررات اللازمة لصياغة اقتراح من الأعضاء الـ١٣ يصدر به قرار من الكونجرس، ويتم تحويله بعد ذلك إلى الإدارة الأمريكية لإجبار مصر على تنفيذه.

وقد تم نقل ذات التقرير إلى لجنة الحريات الدينية وحقوق الأقليات التابعة للخارجية الأمريكية وما يوازيها فى الكونجرس الأمريكى.

وأشارت المعلومات إلى أن هناك تحركات قد تبدو خطيرة على الأمن المصرى فى الفترة الراهنة، إلا أن مصر قد تفاجأ بها كنوع من السياسات الأمريكية واجبة التنفيذ من قبل الحكومة، وأن هذه التحركات تضر بالوحدة الوطنية المصرية، وأن بعض الجهات الدبلوماسية حاولت وقف هذه التحركات باعتبار أن ما حدث هو قضايا فردية ولا تتعلق بوجود مخططات داخلية من طرف ضد طرف فى مصر، وأن المسلمين والمسيحيين يعيشون علاقة طبيعية يسودها التفاهم المتبادل، وأنه تم بالفعل عقد لقاءات متعددة مع بعض قيادات المهجر وتم تحذير بعض الشخصيات اليهودية من المشاركة فى هذه الأنشطة ضد مصر، إلا أنه ووفقًا للتقارير المصرية فإن جهودهم لم تحقق النجاح المأمول حتى الآن. لقد أكدت مصادر أمريكية ذات علاقة خاصة بالحكومة المصرية أن الجماعات الإسرائيلية واليهودية فى أمريكا مهتمة بقضية الأقباط أكثر بكثير من اهتمام الإدارة الأمريكية والكونجرس بها، وأن هناك أوراقًا عن خطط لإثارة فتن طائفية فى مصر باعتبار أن ذلك هو أكثر المداخل ملاءمة لتفتيت مصر وبث الضعف فى حكومتها المركزية.

وأكدت المصادر الأمريكية أن الحكومة يجب أن تفعل شيئًا سريعًا لوقف تلك المخططات.

من جانب آخر، أشارت المصادر إلى أن التقرير الذى حمل توقيع «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر» زعم أن هناك حركة منظمة داخل مصر - تؤيدها الحكومة والأجهزة الأمنية - تسعى إلى إجبار الأقباط على تغيير ديانتهم والدخول فى دين الإسلام، خاصة أنهم لاحظوا أن الأسر المسيحية بدأت تتزايد أعدادها بأشكال مضاعفة عما كانت عليه فى العقود السابقة، وأن هذه الحركة تضم شبابًا من الجامعات وفتيات ورجال دين ورجال أمن ومسئولين رسميين وغير رسميين، وأن هناك جزءًا من أموال المساجد يتم تحويله لهذا الغرض. وزعم التقرير «الكاذب» أن القيادات المسيحية فى مصر شعرت بنمو وازدياد نشاط هذه الحركة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأنها طلبت مرارًا من الحكومة ووزارة الداخلية التدخل فورًا لوقف هذا النشاط الذى سيؤدى إلى انفجار بركان الغضب لدى الأقباط فى مصر، وأن هناك أكثر من ٨ شكاوى رسمية تم تسليمها إلى الرئيس المصرى مطالبين إياه بالتدخل للحفاظ على حق الأقباط فى الاحتفاظ بديانتهم فقط دون أية حقوق أخرى.

وزعم التقرير أنه قد تم تسجيل عشرات الحالات فى أسيوط وسمالوط وسوهاج وأنهم لجأوا إلى الحكومة إلا أنها التزمت الصمت تجاه شكاواهم. وعدّد التقرير بعض ما أسماه بعمليات اضطهاد منظمة ضد الأقباط فى مصر كخطف الفتيات واغتصابهن علنًا، ووضع القيود أمام إقامة الكنائس وحرمانهم من الوظائف العامة، إلى آخر هذه الأكاذيب.

وقد تضمن التقرير المسموم بعض الفقرات التى تستهدف تحريض الإدارة الأمريكية والجهات المعاونة ضد الحكومة المصرية من عينة «إن إخوانكم المسيحيين فى مصر يتعرضون لأسوأ أنواع الاضطهاد الدينى»، فلم يعد الأمر منح المسيحيين حقوقًا تعبر عن ذاتيتهم وكياناتهم الكبيرة فى داخل مصر، وإنما فقط الاحتفاظ بديانة المحبة والسلام فى قلوبهم.. السلام المزعوم الذى تتشدق به الحكومة المصرية من خلال منحهم بعض المناصب الوزارية أو منح بعض من حرية الحركة لرجال الأعمال

المسيحيين . . كل ذلك لا يعبر عن الأيدى الخفية ، وهى الصورة الحقيقية لما تقوم به الحكومة وأجهزتها ضد أقباط مصر .

ويضيف التقرير : إننا عاجزون عن أن يصل صوت المظلوم القبطى إلى أى مكان فى العالم . . إننا نئن ونمارس طقوسنا الدينية فى داخل منازلنا بعد أن باعدت الحكومة بيننا وبين كنائسنا المنتشرة فى الأطراف ، فى حين أن كل شارع وكل حارة مصرية لا بد أن يوجد بها مسجد أو أكثر . لقد حانت لحظة الحقيقة ، فلا ديمقراطية إلا من خلال حقوق الأقباط . . إننا نطالب إخواننا المسيحيين فى أمريكا الحرة وقائدة الديمقراطية فى العالم أن تضمّن أجندتها الرئيسية لمفهوم نشر الديمقراطية فى مصر بندًا رئيسيًا حول حقوق الأقلية القبطية وتمكينهم من التعبير الحر عن مشاكلهم وكيفية تمثيلهم فى الدوائر الحكومية والبرلمان المصرى والمجالس الشعبية المحلية ، وأن تنشئ الإدارة الأمريكية ضمن أجهزة السفارة الأمريكية أو فى إطار جهاز أو مكتب مستقل «المكتب الأمريكى لمراقبة أوضاع وحقوق الأقباط فى مصر» .

ويضيف التقرير : «لقد أصبح هذا المكتب هو أحد المداخل الرئيسية للتأكد من حقيقة ما وصلت إليه الأوضاع السيئة لحقوق الأقباط فى مصر . . إننا حاولنا كثيرًا أن نصل بأصواتنا إلى دوائر التأثير المهمة فى الكونجرس والخارجية والبيت الأبيض ، وأن كل التوصيات التى دعمت حقوقنا فى الفترة الماضية لم تجد آذانًا مصغية من الحكومة المصرية التى استمرت فى تجاهلها المتعمد للمطالب الأمريكية ، وأن المئات من حالات الشكاوى التى وصلت إلينا سرًا من الأسر المسيحية فى مصر توجب أن تتأكدوا منها بأنفسكم من خلال المكتب الأمريكى المقترح لمراقبة حقوق الأقباط فى مصر» .

وقال التقرير : «إننا نقترح أن يكون هذا المكتب تابعًا وبصفة مباشرة لرئيس الولايات المتحدة الامريكية وأن يبلغ تقاريره بصفة منتظمة وشهرية إلى كلّ من الكونجرس الأمريكى والبيت الأبيض معًا ، لضمان فاعلية نشاطه ، وأن يكون من اختصاص هذا المكتب تلقى الشكاوى التى ترد إليه من القيادات المسيحية والكنيسة المصرية حول حالات الانتهاكات ، وأن يتولى هذا المكتب مخاطبة الحكومة المصرية مباشرة لعلاج حالات الانتهاكات التى يتعرض لها أقباط مصر ، وذلك بعدما فشل الأقباط صغيرهم وكبيرهم فى التعبير عن مشاكلهم مباشرة أمام السلطات المصرية» .

وأشارت المعلومات إلى أن الوثيقة المقدمة تضمنت عدداً آخر من المطالب أهمها إنشاء وزارة مستقلة لشئون الأقباط. وبررت الوثيقة أن إنشاء هذه الوزارة سيكون هدفه الرئيسى حل مشاكل الأقباط، وأن هذه الوزارة ستكون معنية بإنهاء مشاكل الأقباط أمام السلطات المصرية، وأن يكون لهذه الوزارة وضع خاص بحيث تتبع الكنيسة المصرية من الناحية الفنية، وأن تتولى الكنيسة ترشيح وزير لهذه الوزارة تقدمه إلى رئيس الجمهورية مباشرة، ولا يحق لرئيس الجمهورية عزله أو خلعه لأى سبب من الأسباب وهذا الحق يكون مقتصراً فقط على الكنيسة.

وطالبت الوثيقة - التى يجرى التداول بشأنها حاليًا - بضرورة إيجاد صيغة قانونية متوازنة تسمح للأقباط بالتمثيل السياسى الجيد فى مجلس الشعب وبتقلد الوظائف الحكومية الأخرى، ناهيك عن المطالب الأخرى التى تضمنتها الوثيقة.

وتشير المصادر إلى أن جهات أمريكية عديدة خاصة داخل الكونجرس تدرس الطلبات التى جرى تقديمها باتفاق خاص بين عناصر «الإيباك» اليهودى وبعض أقباط المهجر لطرحها على مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين واتخاذ القرارات المناسبة فى هذا الصدد.

وقد حذرت الحكومة المصرية - فى رسائل عاجلة أبلغت لجهات أمريكية عديدة - من مغبة العزف على الوتر الطائفى فى مصر.. معتبرة أن ذلك سيمثل عملاً عدائيًا سافراً ضد مصر، وأن ذلك من شأنه إشعال الموقف فى البلاد بطريقة تخرج عن السيطرة.

* * *

[٤]

أجنـــدة لمصر ٢٠٠٥

- إنشاء المكتب الأمريكى لحقوق الأقباط والحاقه بالكونجرس مباشرة
- ٢٠ مليون دولار لدعم بعض منظمات المجتمع المدنى.. والمطالبة بتعديل الدستور
- خبراء أمريكيون لتطوير التعليم.. واشراف دولى مباشر على انتخابات مجلس الشعب

فى ديسمبر من العام ٢٠٠٤م كانت الخارجية الأمريكية بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الأمريكى الـ «سى . آى . إيه» قد انتهت من إعداد برنامج عام ٢٠٠٥م للتحركات الأمريكية السياسية الهادفة إلى دعم مبادرة «**الشرق الأوسط الموسع**».

وقد أكدت المذكرة التى أعدت لمصر على إزالة كافة العوائق والقيود التى تحد من دور منظمات المجتمع المدنى، وألا تضع الحكومة سقفًا لأنشطة هذه المنظمات، وأن تبدأ معها حوارًا فوريًا مباشرًا حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى تزمع الحكومة تنفيذها

وشددت المذكرة على ضرورة الضغط على مصر لتعديل الدستور - حدث ذلك قبل مبادرة الرئيس مبارك فى فبراير ٢٠٠٥م، والسعى لإجراء إصلاحات شاملة فى البلاد وفقاً لبنود الأجندة الأمريكية.

وطالبت المذكرة بممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتقوية الإعلام المستقل، حيث انتقدت واشنطن الإعلام المصرى واعتبرته ما زال إعلامًا موجهًا من قبل الحكومة، وزعمت أنه لا يوجد حتى الآن فى مصر إعلام يتبنى قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.

وأوضحت المذكرة أن هناك شكاوى متعددة من بعض رجال الأعمال المصريين الذين حاولوا مع الحكومة المصرية تخصيص قنوات إعلامية أرضية لهم، إلا أن الحكومة أصرت على موقفها من رفض هذه القنوات خاصة إذا ما تضمنت أهداف هذه القنوات الإشارة إلى وجود برامج سياسية.

وأشارت المذكرة إلى أن الخارجية الأمريكية اقترحت تخصيص ما يقرب من ٢٠ مليون دولار لتقوية دور منظمات المجتمع المدنى فى مصر للعام الحالى.

وأكدت أن النمط الجديد من العلاقات الأمريكية مع هذه المنظمات يقضى بفتح قنوات اتصال مباشر مع العديد من منظمات المجتمع المدنى . . مشيرة إلى أن الخارجية

الأمريكية حصلت على قائمة بهذه المنظمات وأسلوب عملها والبرامج التى تسعى إلى تطبيقها فى المرحلة القادمة.

وأشارت المذكرة إلى أن المنظمات والمراكز البحثية التى تنوى الإدارة الأمريكية أن تتعاون معها فى المرحلة القادمة تزيد على ٤٠ منظمة أهلية، ٢٥ منها تتمركز فى القاهرة، وخمس منظمات فى محافظات الصعيد خاصة أسيوط، وهناك عشر منظمات موزعة بين الإسكندرية والوجه البحرى.

وشددت المذكرة الأمريكية على أهمية التعاون مع العديد من المنظمات القبطية باعتبار أنها ستكون لها الأولوية فى نطاق المشروعات الأمريكية التى سيتم تنفيذها فى مصر، وأن الخارجية الأمريكية ستدعو هذه المنظمات الأهلية بصفة مباشرة إلى إثارة موضوع حقوق الأقلية القبطية على أجندة أعمال هذه المنظمات.

وأشارت المذكرة إلى أن هناك تفكيراً فى إنشاء اتحاد للمنظمات الأهلية القبطية، وأن تدعم الولايات المتحدة أعمال هذا الاتحاد بصفة مباشرة، على أن تكون له أجندة أعمال محددة فى الأشهر القادمة تتضمن مطالب المؤسسة القبطية من الحكومة المصرية، وأن هذه المطالب سيتبناها برنامج المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط فى مصر لمناقشته مع الحكومة المصرية.

وأكدت المذكرة أن هذه المطالب ستحدد حقوق وواجبات من أسمتهم بـ«الأقلية» القبطية فى مصر، مشيرة إلى أن هذا الاتحاد المقترح إنشاؤه سيكون من حقه إعداد وإقرار التشريعات المناسبة التى تتفق مع حقوق الأقباط فى مصر.

وزعم التقرير أن العلاقات بين المسلمين والأقباط فى مصر تشهد توتراً صامتًا وأحيانًا علنيّا، ولكن الحكومة المصرية تعمل على إخفائه وتهميش وإهدار حقوق الأقباط!

وزعم التقرير أن المؤسسة الدينية القبطية تتعرض للعديد من القيود فى التعبير المباشر عن آراء ومطالب الأقباط، خاصة أن هناك العديد من الاتصالات السياسية مع زعماء الأقباط فى مصر من أجل إثارة أى موقف، وأن البديل المناسب للتعبير الحر المباشر هو تقوية دور المنظمات الأهلية القبطية، وأن تكون لها القدرة على التحرك الرسمى فى نطاق أشمل وأعم من دور المؤسسة الدينية.

وأشارت المذكرة الأمريكية إلى أن الحكومة الأمريكية ستطلب من هذه المنظمات تحديد أولويات المرحلة القادمة، وكذلك نوعية وواجبات الحقوق التى يجب أن تكون فى محل الصدارة من حقوق الأقباط فى مصر.

وأكدت المذكرة أنه فى إطار هذه المبادرة سوف يتم إنشاء «**المكتب الأمريكى لحقوق الأقباط**» فى مصر. وأوضحت أن الهدف من هذا المكتب هو إجراء الاتصالات مع المنظمات الأهلية القبطية والاتحاد الذى يجمعها؛ وذلك بهدف التعرف على الواقع الفعلى للمشكلات بين المسلمين والأقباط، وكذلك تعزيز الحقوق والضمانات السياسية المناسبة التى تؤكد أهمية إقرار هذه الحقوق دون المساس بها مستقبلاً، وأن هذا المكتب سيتبع الكونجرس الأمريكى وليس وزارة الخارجية، وأن تقاريره وتوصياته سيتم رفعها للكونجرس مباشرة من أجل أن تتأكد جدية الالتزام الأمريكى فى حماية حقوق الأقباط.

وأكدت المذكرة أن تقارير هذا المكتب ستكون محل نقاش أو تتم دراستها داخل الكونجرس.. مشيرة إلى أن هذا الاقتراح يأتى فى الوقت الذى عجزت فيه الحكومة المصرية عن التأمين الفعلى لحقوق الأقلية القبطية التى ما زالت تعانى أنواعًا مختلفة من صور الاضطهاد الدينى ـ على حد تعبيرها.

وقد أولت المبادرة الأمريكية بالنسبة لمصر فى عام ٢٠٠٥م أهمية خاصة لما أسمته «دعم الإصلاحات التشريعية»؛ حيث اعتبرت أن المناخ العام فى مصر قد يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية نحو العديد من برامج الشراكة الاقتصادية والسياسية إذا ما التزمت مصر بإطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وأشارت المذكرة إلى أنها تنتظر من الحكومة المصرية استجابة قوية وحاسمة لما يتعلق بإدخال تعديلات تشريعية على تداول السلطة السياسية، خاصة أن المصريين لديهم رغبة فعلية فى أن يكون لهم صوت حر ومباشر فى انتخاب رئيس دولتهم انتخابًا حرًا مباشرًا، وأن تداول السلطة قد يمثل البوابة الرئيسية للإصلاح السياسى فى مصر والالتزام بتنفيذ الأجندة الأمريكية المقترحة فى هذا الإطار.

وقالت المذكرة: إننا سنأخذ بمزيد من الحيطة والحذر ما تثيره الحكومة من تخوفات سياسية من أن هذه التعديلات التشريعية المقترحة ربما تشكل مدخلاً لصعود

التيار الدينى السياسى المنظم فى مصر ـ الذى يشكل خطراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة ومهدداً لعملية السلام ـ إلا أن إقرار المبدأ فى حد ذاته وهو تداول السلطة الذى جاء فى وثيقة الإسكندرية التى أعلنت الحكومة المصرية مراراً أنها ستلتزم بها، يعنى بداية مهمة ومشجعة يجب الضغط عليها بشدة خلال الفترة القادمة.

وتقول المذكرة: ان إقرار هذه الوثيقة عمليّا سوف يجعل القوانين الأخرى تسير على هديها خاصة أن زيادة المطالب من قبل العديد من الجماعات المعارضة والأحزاب والمثقفين تؤكد ضرورة أن يستوعب النظَام مقدمات وأولويات الديمقراطية فى المرحلة القادمة.

وأشارت المذكرة إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تستفيد كثيراً من هذا الجدل، وهو ما يؤكد أن ذلك قد يكون مفيداً للخروج من نطاق أزمات الإصلاح السياسى، كما أنه من غير المنطقى أن تقوم الحكومة وحدها بتحديد الإجراءات الواجبة أو غير الواجبة، وإنما ذلك رهن بالتشاور بين الجميع.

وعادت المذكرة لتؤكد أن التمثيل السياسى للأقباط فى الأحزاب والمناصب الحكومية ما زال ضعيفًا ولا يتناسب مع أهمية حقوق الأقباط، وأن المذكرة أشارت إلى أنها ما زالت تبحث عن صيغة لتحقيق التعاون بين الأحزاب وبعضها البعض فى إقرار برنامج مشترك يؤكد أن يكون رئيس الدولة مسلمًا وأن يكون نائبه الأول من الأقباط مع احتفاظ رئيس الدولة بحق تعيين أكثر من نائب آخر.

وترى المذكرة أن النص على أن يكون منصب النائب الأول للرئيس من الأقباط سيساعد كثيراً فى حل العديد من الإشكاليات التى ارتبطت بحقوق الأقباط السياسية، وأن الوضع سيكون أفضل لو تم أيضًا الإقرار بأن يكون لرئيس الوزراء نائب من الأقباط، وذلك بالإضافة إلى ما يقدره رئيس الدولة من منح الأقباط مناصب وحقائب وزارية تلائم التوجه الجديد.

وتعتقد المذكرة الأمريكية أن ذلك لا يمكن أن يتلاءم مع استمرار العمل بالبند الذى يتضمنه الدستور المصرى الذى يعتبر الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأنه يتوجب التخلى فوراً عن هذا البند الذى يعوق أى حوار ديمقراطى بين المسلمين والأقباط فى البلاد.

وتقول المذكرة الأمريكية: إن هذه الصيغة يجب العمل على إقرارها من خلال الاتصالات مع الحكومة المصرية. خصوصًا أن هناك مرحلة رئاسية جديدة فى مصر خلال الفترة القادمة.

وأفردت المذكرة لمجال التعليم فى مصر خلال العام الحالى محورًا خاصًا أشارت فيه إلى أهمية إصلاح المناهج التعليمية وربطها بمسارات الإنجاز والتقدم وتنقيتها من كافة أنواع التعصب والقضايا الخلافية، خاصة أن هناك كثيرًا من الاختلافات مازالت قائمة وأن التعليم السائد هو الذى أفرز العديد من التيارات «الإرهابية» التى بدأت تنتشر فى العديد من مناطق العالم.

وأشارت المذكرة إلى أن الحكومة الأمريكية حددت العديد من الأطر المناسبة واللازمة للبدء فى تطبيقها فى إطار المناهج التعليمية المقترحة لمصر، وأن عام ٢٠٠٥م يجب أن يشهد توقيع بروتوكولات التعاون حول تطوير المناهج التعليمية المصرية، وأن يتم توسيع نطاق برامج التدريب للمدرسين المصريين وإيفاد عدد من الخبراء والمستشارين الأمريكيين الذين سيكون عليهم دور كبير فى تطوير العملية التعليمية.

وأولت المذكرة اهتمامًا لما أطلقت عليه «انتخابات ٢٠٠٥» فى مصر، وأكدت أنه فى هذا العام ستكون هناك فرصة جيدة للحكومة المصرية لأن تثبت أهليتها الكاملة فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون هذه الانتخابات تعبيرًا عن واقع سياسى فعلى ومشاركة جماهيرية واسعة.

وتقول المذكرة: على الرغم من أن المصريين انشغلوا بانتخابات رئيس الدولة، فإن ذلك لن يكون مجديًا إلا من خلال تعديل الدستور، ولذلك يتوجب الضغط بشدة من أجل تعديل الدستور لإجراء الانتخابات بين أكثر من مرشح.

وأكدت المذكرة أن لدى الإدارة الأمريكية نيات حقيقية للضغط على الحكومة المصرية من أجل أن يكون هناك إشراف أمريكى مباشر على انتخابات مجلس الشعب القادمة، وأنها حددت طبيعة هذا الدور من خلال الإشراف على سلامة العملية الانتخابية وفرز النتائج وإعلانها، وأن فريق المراقبين الأمريكيين الذى سيشارك فى هذه الانتخابات سيعمل وبشكل وثيق مع الحكومة المصرية ووزارة الداخلية.

وقالت المذكرة: لقد سبق للإدارة الأمريكية أن بعثت هذا الاقتراح أكثر من ثلاث مرات إلا أن الحكومة المصرية تجاهلت الرد، غير أن برنامج المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط سيقوم بعرض برنامج متكامل للإشراف على العملية الانتخابية، وستقوم الإدارة الأمريكية بإجراء الاتصالات مجدداً مع الحكومة المصرية للالتزام به.

وأكدت المذكرة أن هذا البرنامج المقترح سيطلق عليه «**المساندة الأمريكية فى الانتخابات البرلمانية المقبلة**»، وأنه سيعمل على تعزيز ونشر الديمقراطية فى مصر، والاهتمام بتقوية جوانب المؤسسات الديمقراطية التى تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وأنه من خلال هذا البرنامج سيبدأ إعداد برنامج أمريكى آخر مواز يجرى تطبيقه عام ٢٠٠٦م وهدفه تعليم الشباب المصرى كيفية ممارسة جوانب العملية الديمقراطية وفقًا للأجندة الأمريكية المقترحة فى هذا الصدد.

***

[٥]
أولبرايت فى بيتنا

- بعض من التقيت بهم طالبونى بممارسة الضغط على الحكومة لتعديل الدستور فوراً وقلت لهم: هناك اقتراح بديل
- قلت لمن التقيت بهم: ليس لدينا مانع من تكرار التجربة التركية الإسلامية
- أطالب بفرض وصاية أمريكية مباشرة على مصر لإجبارها على تبنى أجندة الإصلاح

فى أواخر يناير ٢٠٠٥ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» بزيارة إلى مصر، التقت خلالها بعدد من المثقفين والإعلاميين والسياسيين كما قامت بزيارة إلى مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم وصحيفة مصر اليوم والتقت بعدد من قيادات حزب الغد وبحثت معهم الأوضاع السياسية فى مصر وقضايا الإصلاح.

وكانت مهمة «أولبرايت» مهمة رسمية وبناء على تكليف من «ديك تشينى» نائب الرئيس الأمريكى، الذى أصدر «بوش» قراراً بتوليه مسئولية تقييم الأوضاع الديمقراطية فى مصر والسعودية والعراق باعتبار أن الدول الثلاث سيكون لها النصيب الأكبر فى قيادة العالم العربى نحو «الديمقراطية» وفقًا للمفهوم الأمريكى.

وقد أنشئ لهذا الغرض هيئة أمريكية جديدة تتبع البيت الأبيض مباشرة، وتلحق علنًا بمجلس الأمن القومى الأمريكى مهمتها الأساسية متابعة التطورات الديمقراطية فى العالم العربى وتضم الهيئة ٤٠ متخصصًا من كافة المراكز المعنية وستكون مهمتهم الأساسية إعداد البرامج والأطروحات والأفكار التى تفضى إلى نشر الديمقراطية طبقًا لحالة كل دولة على حدة.

وقد أسندت الهيئة إلى «أولبرايت» رئاسة قسم التقييم والرصد فى داخل هذه الهيئة للتطوير الديمقراطى.

وبعد زيارتها لمصر وعدد من دول المنطقة أعدت «أولبرايت» تقريراً مبدئيًا عن كل بلد قامت بزيارته..

وفى تقريرها الذى رفعته إلى الإدارة الأمريكية عن مصر انتقدت «مادلين أولبرايت» الأوضاع الديمقراطية فى مصر، التى وصفتها بأنها ديمقراطية بيروقراطية مشيرة إلى أن المواطنين المصريين ليس لهم إدراك بالواقع الديمقراطى.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها: إن الشخصيات المصرية التى التقت بها فى القاهرة قدمت دراسات ورؤى مهمة أكدت من خلالها أن الحكومة وحدها هى صاحبة الامتياز فى منح الديمقراطية أو حجبها، وأن كثرة التدخل الحكومى والإجراءات المتتالية جعلت المصريين فى غيبة عن المشاركة فى العملية السياسية.

وانتقد تقرير «أولبرايت» المؤسسات التى تدعى مصر أنها ديمقراطية. وقال: إن المجلس القومى لحقوق الإنسان ما زال ينقصه الكثير من حرية الحركة والإطار الواسع الذى يجعله قادراً على أداء دوره فى حماية حقوق الإنسان.

وأشار التقرير إلى أن أعضاء مجلس الشعب هم أقرب إلى كونهم معينين من قبل الحكومة، وأنهم بعيدون عن الممارسة الديمقراطية، وأن الحكومة تستطيع سحق أى معارضة فى الانتخابات من خلال الإجراءات البوليسية وتكميم الأفواه، وأن مصر فى حاجة إلى سنوات طويلة إذا استمرت فى ذلك الطريق حتى يمكن أن تنضج فيها الديمقراطية!!

وأشار التقرير إلى أن هناك تشويهًا متعمدًا ضد كل من يحاول منافسة الرئيس الحالى فى الانتخابات الرئاسية، وأن الكثير يصف المرشحين الآخرين بأنهم «مجانين» أو أشباه معتوهين - على حد التعبير الوارد فى التقرير - وذلك لكونهم امتلكوا الجرأة فى إعلان الترشيح ضد الرئيس الحالى.

وقال التقرير: إن قطاعًا عريضًا من المثقفين المصريين يتبنى نظرية المؤامرة ضد أوضاع الديمقراطية فى مصر، فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يدعمون المرشحين الآخرين ضد الرئيس الحالى.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها: «لقد ذكرت لبعض المثقفين الذين التقيت بهم أنه ليس هناك ما يحول دون دعم مرشح معين للرئاسة إذا كان من وجهة نظرنا هو الأفضل، ولكن عندما نقرر نحن ذلك، فإن الشعب المصرى أيضًا يجب أن يقرر. إننا سنحترم قراره أيّا كان، ولكن لا بد لكل مرشح من أن تتاح له الفرص الكافية للتعبير عن رأيه وبرنامجه الانتخابى».

وأشارت «أولبرايت» فى تقريرها بالقول: «إننى نقلت لبعض المسئولين الحكوميين فى مصر اقتراحاً مفاده: إذا كنتم تصرون على عدم تعديل طريقة انتخاب

رئيس الجمهورية بالرغم من أنها تمثل مطلبًا جماهيريًا كبيرًا، فإن هناك طريقة أخرى يجب اتباعها».

وقالت «أولبرايت»: لقد لمست من الذين التقيت بهم أن الجميع يشارك فى ضرورة الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مطلبين أساسيين:

- **أولهما** تعديل الدستور.. وعندما سألت لماذا تريدون تعديل الدستور؟ كانت إجاباتهم أن هذا الدستور لم يدخل عليه تعديل منذ عام ١٩٧١م، وأن الهدف هو أن يواكب الدستور الكثير من المستجدات الحديثة.

- **والثانى**: تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وقد رأيت أن المطلب الثانى أكثر أهمية، وأنه يمثل إنجازًا كبيرًا للتطور الديمقراطى فى مصر؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على الأحزاب المصرية فى ترشيح رئيس الجمهورية فى ظل وجود حزب وحيد، أما بقية الأحزاب فهى ما زالت ضعيفة، ولم تستكمل بعد قاعدتها الجماهيرية، كما أنه من الواضح أن الحزب الوطنى يعوق باستمرار تطور الأحزاب الأخرى، أو أن يكون لها صوت قوى فى الشارع المصرى، فإجراءات التقييد تمارس علنًا وسرًا، و لا يستطيع أحد أن يمنع الحكومة من اتخاذ أى إجراء أو الوقوف ضد بعض القرارات؛ لأن من شأن ذلك أن يزج بصاحب الرأى خلف قضبان السجن.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها: «إنه كان لديها اقتراح محدد نقلته إلى بعض المسئولين فى مصر الذين أوضحوا لها صعوبة تعديل أو تغيير الدستور فى الوقت الحالى فى ظل أوضاع يدعون أنها تتعلق بأمنهم القومى».

وأشارت «أولبرايت» إلى أن الاقتراح الذى طرحته وتطالب الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط من أجل تنفيذه يقضى بأن يقوم كل مرشح للرئاسة بعرض برنامجه الانتخابى على مجلس الشعب، وأن يناقش المجلس هذا البرنامج مناقشة فعلية وواقعية، وأن تكون هذه المناقشة منقولة علنًا ومباشرة إلى جماهير مصر من خلال القنوات التليفزيونية ووسائل الإعلام، ثم يستفتى مجلس الشعب بعد ذلك الجماهير فى البرنامج الانتخابى الذى عرضه المرشح، ثم يأتى المرشح الثانى ويعرض برنامجه الانتخابى على المجلس ويستفتى الشعب، وهكذا بالنسبة لكافة المرشحين، ثم يتم بعد

ذلك اختيار المرشح الذى حصل على أعلى نسبة من أصوات الاستفتاءات الجماهيرية التى يجب أن تجرى تحت رقابة دولية.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها: إن هذا الاقتراح سيؤكد على الشفافية فى الاختيار، وأنها طلبت فى اقتراحها أن يتنازل مجلس الشعب عن فكرة أن يكون المرشح المعروض للاستفتاء حاصلاً على نسبة ثلثى أصوات المؤيدين فى داخل البرلمان معتبرة أن هذه الفكرة تكرس المرشح الأوحد؛ لأن تشكيلة البرلمان الحالية لن تتيح إلا وصول رئيس الحزب الوطنى لرئاسة الدولة.

وقالت «أولبرايت»: إن بعض من التقيت بهم من المسئولين قالوا لها: إن هذا الاقتراح سيتعارض مع الدستور. فقلت لهم: إن مجلس الشعب لا بد أن يتحول إلى مؤسسة ديمقراطية، وأنه إذا كان لزامًا أن يقرر الدستور نسبة الثلثين فليعط مجلس الشعب صوته لكل مرشح بهذه الأغلبية ثم يحتكموا إلى الشعب مباشرة وهو الذى سيقرر فى النهاية من يكون رئيس الدولة.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها: «إن هذا الاقتراح يجب أن ينفذ فى الفترة الحالية ليحل محل الاستفتاء المزمع على رئيس الدولة، شريطة أن يأتى مجلس الشعب الجديد وفى مقدمة اهتمامه تعديل الدستور، بما يتيح حق الانتخاب الحر والمباشر لرئيس الدولة من الجماهير».

وتقول «أولبرايت» فى تقريرها: «لقد سألت عن مدى الفرصة فى نجاح تيار إسلامى قوى فى البرلمان وفى رئاسة الدولة. وحصلت على عدد من الإجابات المهمة، خاصة أن الحكومة تعمل على إضعاف المعارضة وقتل الأصوات التى تطالب بالتغيير الديمقراطى، وأن هذا أدى إلى عدم نجاح أى تيار فى المعارضة فى تنظيم صفوفه أو القدرة على طرح أفكار موضوعية يمكن للنظام أن يناقشها وأن الإجراءات الحكومية امتدت إلى التدخل فى سياسة الأحزاب وإرهاب العديد من القوى السياسية فى أن يكون لها متنفس يعارض النظام، وأن استمرار تلك السياسة وتراكماتها على المدى الطويل أدت إلى تخوف الكثير من المثقفين من الانضمام أو تشكيل تيار معارض منظم».

وقالت «أولبرايت»: «إن غالبية أحزاب المعارضة ليس لديها أفكار أيديولوجية فى حين أن الحكومة تعمل على الدخول فى مواجهات مباشرة مع التيار الإسلامى، خاصة الإخوان المسلمين الذين يشكلون أكبر قوة دينية فى مصر، ولديهم فكر دينى أيديولوچى، وأن الأيديولوچية العقائدية التى تربط بينهم هى التى تجعلهم متماسكين وتيارًا قويًا فى الانتخابات، وأن الوضع الحالى قد يكون مسئولاً عن إفراز حكومة دينية من الإخوان المسلمين فى المستقبل، وذلك بسبب غياب الديمقراطية حاليًا».

وأشارت «أولبرايت» فى تقريرها إلى أنها سُئلت عن إمكانية التعاون الأمريكى مع تيار الإخوان المسلمين حاليًا، فكان ردى إيجابيًا وقلت: إن الإخوان براجماتيون وعلى استعداد للتعاون مع الأمريكان إذا رأوا أن مصلحتهم الحقيقية تكمن فى ذلك، وإن الإخوان لديهم أفكار سياسية منظمة.

وتقول «أولبرايت» فى تقريرها: «إن بعض من التقيت بهم كان لديهم سؤال محدد: لماذا تدعم الإدارة الأمريكية النظام الحالى فى مصر؟ ألا يمثل ذلك تناقضًا فى الفكرة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع خاصة أن هذا النظام يجهض مبادرات الإصلاح؟ فكانت إجابتى أن هذا التساؤل يجب أن يوضع فى الاعتبار فى اللقاءات القادمة مع الرئيس المصرى، وأن يكون مطروحًا على أجندة العمل والحوار مع كافة المسئولين المصريين، وأننا سنطرح عليهم تساؤلات من عينة: ما هى مبادرات الإصلاح الديمقراطى التى يتبناها النظام الحالى؟ وما هى الإمكانات الفعلية والواقعية لتنفيذ هذه المبادرات؟ وما هى أفضل الإجراءات الممكنة لإقناع الشعب المصرى بأن هذه المبادرات حقيقية، وأننا سنسهم فى تنفيذها وتحقيق كل أهدافها الممكنة».

ووصفت أولبرايت أوضاع الديمقراطية المصرية فى تقريرها بأنها هشة ولا تستند إلى أى أركان قوية، وقالت: إن المنظمات غير الحكومية هى وحدها القادرة فى مصر على تطبيق وتنفيذ مبادرات الإصلاح الديمقراطى، وأن هذه المنظمات يتم التعامل مع أعضائها على أنهم جواسيس ويبيعون أسرار الوطن للخارج مقابل أموال، وأن هذه المنظمات أصبحت لا تمارس نشاطًا إلا وتخضع لرقابة مزدوجة من العديد من الأجهزة الأمنية المصرية.

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها : «إن هناك مشاكل فعلية يدركها المصريون ويرون أن الإدارة الأمريكية تقف عاجزة أمام عدم نشر الديمقراطية فى بلادهم، وإننى قلت لهم إننا ندعم النظام الحالى لعدة اعتبارات من بينها أنه نظام معتدل، ويقدم نفسه على أنه صديق للولايات المتحدة، كما أن هناك اتفاقًا فى الكثير من المسائل الاستراتيجية الحساسة مع النظام المصرى، وأن هذا الاتفاق يتيح للإدارة الأمريكية أن تحقق الكثير من أهدافها فى المنطقة العربية.

وثانيا : إن حدود الاختلاف مع النظام المصرى الحالى مسيطر عليها من الجانبين وأنها لا ترقى إلى حد التعارض الجوهرى الذى يصيب العلاقات الأمريكية ـ المصرية بالشلل.

وثالثا : ـ وهذا هو الأهم من وجهة نظرنا ـ أن هذا النظام يدعم بالفعل الاستقرار فى المنطقة من خلال الحفاظ على ثوابت اتفاقيات السلام المصرية ـ الإسرائيلية والعلاقات السياسية مع إسرائيل، ونحن نخشى من أى نظام فى مصر يمكن أن يتنصل من هذه الاتفاقيات ويحول الشرق الأوسط بعد ذلك إلى بؤرة جديدة للانفجار؛ لأن أى عمل عسكرى بين مصر وإسرائيل لا بد أن يكون مختلفًا فى كل جوانبه عن أى عمل عسكرى آخر فى المنطقة، وأنه مع ذلك كله فإننا ما زلنا فى حوار طويل وممتد مع النظام المصرى حول الإصلاح الديمقراطى فى المنطقة».

وقالت «أولبرايت» فى تقريرها : «إننى أعتقد أن النظام المصرى لن يستطيع أن يقاوم كثيرًا الضغوط والمطالب الأمريكية؛ لأن ذلك سيؤدى إلى الإضرار به على المستوى الاستراتيجى وهو ما لا يقبله النظام الحالى».

وعبرت «أولبرايت» لبعض الشخصيات التى التقت بها ـ كما ورد فى التقرير ـ عن وجود تخوف فعلى وواقعى فى الإدارة الأمريكية من أن البديل الجاهز شعبيًا قد يكون دينيًا فى الوقت الحالى، وقالت نحن لسنا ضد تكرار التجربة التركية الإسلامية فى مصر، إلا أننا نفضل أن يأتى البديل من داخل النظام الحالى فى الوقت الراهن، فهذا هو الأفضل والأقدر على الاستمرار فى معادلة الشرق الأوسط المستقر.

وحددت «أولبرايت» فى تقريرها خطوات مواجهة النظام المصرى الحالى، والذى طالبت بأن يكون على أجندة الحوار المصرى ـ الأمريكى سواء فى لقاءات القمة أو فى لقاءات مع المسئولين المصريين على الوجه التالى:

أولاً: ضرورة أن تقبل مصر بوصاية أمريكية مباشرة فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الإسكندرية خاصة فى إطار تحقيق مبدأ التداول الحر للسلطة ـ الانتخابات الحرة والمتكافئة فى التنافس ـ وكذلك ما يتعلق بوجود رقابة أمريكية على انتخابات مجلس الشعب القادمة واستفتاء رئاسة الجمهورية مع توافر عدد كبير من المراقبين الدوليين للمشاركة فى الرقابة على الانتخابات أيضًا.

ثانيًا: وقف قمع النظام المصرى لمنظمات المجتمع المدنى والدعوة إلى إخراج هذه المنظمات من عباءة النظام والإشراف المصرى عليها، وأن يتم نقلها إلى العباءة الأمريكية مباشرة كإجراء مؤقت حتى يكتمل نضجها ووعيها السياسى من خلال برامج شراكة أمريكية مع هذه المنظمات، وأن تحترم الحكومة المصرية هذه البرامج للشراكة وألا تتدخل فى عمل هذه المنظمات الأهلية.

ورأى تقرير «أولبرايت» أن الحكومة المصرية تضطر فى الكثير من الأحيان إلى إغلاق مقار هذه المنظمات الأهلية وتشريد المسئولين عنها والزج بهم فى السجون، بالإضافة إلى أن ممارسة أى نشاط لهذه المنظمات يجب أن يخضع لرقابة أمنية مشددة تصل فى بعض الأحيان إلى منع اجتماعات ومؤتمرات، وأحيانًا توجيه النشاط إلى شكل آخر.

ووفقًا لمقترح «أولبرايت» فإن برامج الشراكة الأمريكية مع منظمات المجتمع المدنى ستكون لمدة ٥ سنوات وقابلة للتجديد، وأنه فى إطار هذه البرامج تقوم الإدارة الأمريكية بتمويل نشاط هذه المنظمات على أن يشارك خبراء أمريكيون فى أنشطة هذه المنظمات والتى يمكن أن تصل إلى المحافظات والأرياف والقرى دون أى موانع أمنية، على أن يمنع الأمن المصرى من التدخل فى نشاط هذه المنظمات طالما أنه غير ذى علاقة بالإرهاب أو إثارة الشغب، ومن ثم فلا يجوز اعتقال أو مساءلة أىٍّ من أعضاء هذه المنظمات بسبب نشاطه الأهلى.

ويقول تقرير «أولبرايت» : «إن هذه المنظمات يجب أن تتبنى برامج تنمية حقيقية بحيث تصل للمواطن المصرى، وأن الميزانيات التى يمكن أن تخصصها الإدارة الأمريكية لهذه المنظمات الأهلية يجب أن تكون ذات شقين :

- **أولهما** سياسى يتعلق بدعم الإصلاحات الديمقراطية .

- **ثانيهما** يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية، وأنه سيتم إنشاء هيئة أمريكية جديدة فى مصر يطلق عليها «**الهيئة الأمريكية لمساعدة المنظمات الأهلية**»، وأن هذه الهيئة ستحدد برامج الشراكة المقترحة مع الهيئات الأهلية .

وقد أوصت «أولبرايت» فى تقريرها بوقف كافة أنواع برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وأن يتم توجيهها توجيهًا مباشراً إلى برامج فعلية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية بعيداً عن الحكومة المصرية .

* * *

[٦]

وفاء قسطنطين..

- الدولة تراجعت أمام غضب الكنيسة وسلمت بكل المطالب
- ما جرى أحدث حالة من الغضب والاحتقان لدى المسلمين
- أمريكا تعد لاستخدام الطائفية كورقة فى مخطط الفوضى الخلاقة!!

كان الوقت صباحًا، وكان اليوم هو الثلاثاء ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤م. . السيدة وفاء قسطنطين تخرج من بيت الفتيات المكرسات التابع للكنيسة بمنطقة عين شمس، حولها عدد من القساوسة والراهبات، بينما قوات الأمن تبدو فى حالة استنفار، الآن ظهرت وفاء. . كان الوجه شاحبًا، متعبًا، ولوحظ أنها تضع صليبًا كبيرًا على صدرها.

مضى الركب إلى نيابة عين شمس، وهناك حدثت أزمة جديدة. .

كانت الكنيسة قد رفضت إثبات الأمر أمام النيابة من الأساس، وطالبت بإنهاء الأزمة دون محاضر، وفتح الطريق أمامهم لاصطحاب وفاء إلى الدير بعد أن أكدت ـ وفقًا لما قالوا ـ أنها اختارت الإسلام بإرادتها وعادت مجددًا إلى النصرانية بإرادتها، لكن وزارة الداخلية صممت على تسجيل أقوال وفاء أمام النيابة.

وهناك أمام أيمن البابلى رئيس نيابة عين شمس، حاول القساوسة أن يرافقوا السيدة وفاء خلال جلسة التحقيق، رفض وكيل النيابة بكل قوة، وأصر على حضور السيدة وحدها للاستماع إلى أقوالها بعيدًا عن أى محاولات للتأثير، ظل الجميع فى حالة جدل، وبعد ساعتين وافق وكيل النيابة على دخول أحد المحامين برفقة السيدة وفاء. . وأمام رئيس النيابة انتهى كل شىء. . بعدها سلمت وفاء إلى قادة الكنيسة الذين انطلقوا بها إلى دير وادى النطرون برفقة الأمن، وهناك كان البابا شنودة فى استقبالها بعد الوصول بقليل.

بعدها بقليل انطلقت التصريحات على ألسنة القساوسة وكبار المسئولين عن الكنيسة تنفى أن السيدة أشهرت إسلامها من الأساس، وتنفى أنها خطفت من الأساس، وتقول إنها عادت مجددًا إلى المسيحية بعد جلسات الحوار التى أجريت معها.

كانت التصريحات التى انطلقت خلال فترة الحدث وعلى لسان العديد من القساوسة أيضًا تقول كلامًا مختلفًا. . قالوا: إن السيدة اختطفت، وأن زميلها فى

العمل مارس عليها ضغوطًا، وأن الأمن يتستر على جريمة الخطف، وأن ما يجرى هو جزء من حملة تجرى بعلم الدولة لأسلمة المسيحيات واضطهاد الأقباط . . فهل حقّا حدث كل ذلك؟ . . وإذا كانت الأحداث قد أثبتت العكس، فمن المسئول؟ وهل يترك أمر العبث بأمن البلاد دون حساب؟

وفقًا لحديثها الذى أجرته مع صحيفة «الشرق الأوسط» مع بداية الأزمة ـ وهو حديث لم يتم إنكاره وأجراه الزميل عبداللطيف المناوى مدير مكتب الصحيفة بنفسه ـ فإن السيدة وفاء قسطنطين قالت: «منذ عامين شاهدت بالمصادفة برنامجًا فى التليفزيون المصرى تناول فيه أحد المتحدثين تفسيرًا للقرآن بشكل مبسط، فبدأت أركز فيما أسمع حتى نهاية البرنامج، وأنا أشعر بشىء غامض ينبض فى قلبى . . كان صدرى ينشرح لشىء مجهول لا أعى ما هى طبيعته، طلبت من أحد زملائى المسلمين أن يمدنى بكتب عن الإسلام والتفاسير، ووجدت فيها إجابات عن أسئلة كانت تشغل تفكيرى . . تعلمت وكنت أصلى فى غياب أسرتى أو فى حجرتى بعيدًا عن أعينهم.

كانت ابنتها تراقبها، وتشعر بالتغيير الذى طرأ عليها، ومنذ عام سمعتها تكلم أحد زملائها وتطلب منه المزيد من الكتب الدينية» . . تستكمل وفاء الحديث: «تعجبت من عدم خوفى من اكتشاف ابنتى لأمر إسلامى، ووجدتنى أهدئها وأحدثها عن الإسلام لأقنعها به، ولكنها لم تقتنع، فطلبت منها عدم كشف سرى، فوافقت واستمر الحال بى إلى أن شعرت قبل رمضان الماضى بأننى لا أستطيع أن أحيا طيلة حياتى بهذا الأسلوب، وخاصة مع زوج غير مسلم، كان من المقرر أن أترك البيت قبل رمضان وأحضر إلى القاهرة لإشهار إسلامى، إلا أن ابنتى كانت تضيّق علىّ رقابتها بعد أن شعرت بما أنوى فعله، فلم أفلح فى ترك المنزل قبل رمضان.

تذكرت وفاء قسطنطين جيرانها القدامى فى قرية حصة مليح بالمنوفية، كانت تعرف عنوانهم فى مدينة السلام بالقاهرة، ذهبت إلى هناك، وفاتحتهم فى الأمر . . قالت إنها حفظت ثلث القرآن، وإنها تستطيع تلاوة سورة يس والكهف وغيرهما من السور، وأنها قرأت كتب الشعراوى، واستمعت إلى أحاديث عمرو خالد، وإنها صامت رمضان والستة البيض، وإنها تريد اشهار إسلامها بإرادتها.

لم يكن أمام جيرانها القدامى سوى وجهة واحدة . . قسم شرطة مدينة السلام، فتلك هى الجهة المنوطة بها مثل هذه الشئون . . وفى الرابعة من مساء الأربعاء ١/ ١٢ كان مأمور قسم شرطة السلام يثبت أقوال السيدة وفاء قسطنطين فى المحضر الذى حمل رقم (٥٨ أحوال)، ووفقًا لأقوالها التى وقعت عليها بنفسها أبدت السيدة رغبتها فى إشهار إسلامها، وقالت: إنها غادرت محل إقامتها منذ عدة أيام دون تدخل من أى شخص، وإنها أقامت طرف بعض معارفها فى القاهرة والمنوفية لحين استكمال إجراءات إشهار إسلامها، وإنها لم تتعرض قط لأية ضغوط فى هذا الشأن وقالت: إن ابنتها «شيرى يوسف معوض» على علم بذلك.

طلب ضابط التحقيقات الذى حرر المحضر إحضار إثبات الشخصية حتى يتمكن القسم من اتخاذ الإجراءات القانونية فى هذا الإطار.

فى هذا الوقت قام قسم مدينة السلام بإبلاغ مديرية أمن القاهرة التى أبلغت بدورها جهاز أمن الدولة . . وكانت التعليمات بعد اتخاذ الإجراءات القانونية: «يتم إبلاغ الكنيسة، وتتخذ الإجراءات التى ينص عليها القانون».

فى اليوم التالى الخميس ٢/ ١٢ مساء عادت وفاء قسطنطين إلى قسم الشرطة مجددًا ومعها إثبات الشخصية . . فتح المحضر واستكملت الأقوال وتم إثبات بيانات إثبات الشخصية . . كان مأمور القسم فى استقبالها، وأبلغها أن إجراءات إشهار إسلامها توجب مراجعة المسئولين بالكنيسة الأرثوذكسية لعقد جلسة نصح وإرشاد لها من خلال رجال الدين المسيحى . . فأبدت السيدة استعدادها لذلك . . امتدت الجلسة فى هذا المساء من التاسعة مساء وحتى وقت متأخر من الليل، بعد أن راحت السيدة تحكى حكايتها مجددًا، ويجرى استكمال المحضر الخاص بهذه القضية.

ونظرًا لحساسية القضية وخطورتها التقى بها عدد من ضباط أمن الدولة لمعرفة حقيقة الأمر، وعما إذا كانت وراءه أسرار أو ضغوط من أحد . . قالوا لها: هل هناك من مارس عليك ضغوطًا لإشهار إسلامك؟ . . قالت لهم: إننى أحفظ ثلث القرآن وراحت تقرأ فى حضورهم العديد من آياته، وقالوا لها: هل هناك نوايا للزواج بأحد من المسلمين؟ استنكرت السؤال، وقالت: إننى لست فتاة مراهقة أنا عمرى الآن أكثر

من ٤٦ عامًا ولدى أبناء كبار . . ناقشوها فى الدين كثيرًا، ففوجئوا بثقافتها الدينية ومعرفتها الواسعة بالإسلام وأحكامه . . وقالوا لها فى هذا المساء : استعدى غدًا صباحًا سنخطر الكنيسة لتحديد موعد لجلسة النصح والإرشاد .

فى الصباح الباكر كانت التعليمات محددة : «يرجى إخطار الكنيسة فورًا بأن السيدة وفاء قسطنطين موجودة، وترغب فى إشهار إسلامها، والمطلوب هو تحديد جلسة عاجلة لنصحها وإرشادها» .

وفى الحادية عشرة والنصف من صباح الجمعة أعيد فتح محضر شرطة قسم مدينة السلام، أثبت المأمور فيه أنه تمت إحاطة مطران البحيرة للأقباط الأرثوذكس برغبة السيدة وفاء قسطنطين بإشهار إسلامها، والالتقاء بأىٍّ من رجال الدين المسيحى . فى هذا الوقت طلب مطران البحيرة إمهاله بعض الوقت لتحديد المكان والزمان المناسبين للالتقاء بها . . وعلى الفور راح يجرى الاتصالات بقيادة الكنيسة فى القاهرة التى انزعجت للأمر، فالسيدة وفاء هى زوجة لنائب المطران، وهذه كارثة لا بد من حلها، على حد وصف أحد هذه القيادات . . تم الاتصال بنجليها، فقالت شيرى ابنتها الكبرى : «نعم إن أمى مقتنعة تمامًا بالإسلام وسافرت بإرادتها، وقد حاولت إقناعها بعكس ذلك، ففشلت، وكل ما فعلته أننى وافقتها على كتم السر» .

فى هذا الوقت كانت الأنباء قد أشارت إلى وفاة الكاتب الصحفى الكبير سعيد سنبل، وكانت الأسرة قد قررت إقامة العزاء فى إحدى كنائس الجيزة، إلا أن تعليمات عليا صدرت من الكنيسة بنقل مراسم العزاء إلى الكاتدرائية، حيث قرر البابا أن يؤدى الصلاة بنفسه على روح الكاتب الراحل، بينما كانت هناك تعليمات أخرى إلى كنائس البحيرة وغيرها بضرورة حشد مئات الشباب وتوفير الباصات لهم للتظاهر وإعلان الغضب واستغلال مراسم العزاء فى الكاتدرائية . . كانت الكنيسة تعلم أن رجالات الدولة ووسائل الإعلام والشخصيات العامة ستكون حاضرة، وليس هناك أفضل من هذا الحشد لتصعيد قضية السيدة وفاء، ومن ثم لفت أنظار العالم إلى ما يعانيه الأقباط من اضطهاد على حد وصفه . . وكانت هناك تعليمات أخرى أيضًا : «صعّدوا الموقف فى أسيوط والمنيا»، فراحوا يستدعون فى أسيوط رواية أخرى عن خطف فتاة مسيحية قال والدها : بالنص إنها كانت رواية كاذبة من الأساس .

كان هناك اثنان من كبار القساوسة يقدمان التقارير المغلوطة إلى البابا ويطالبانه بالتصعيد إلى أقصى مدى، أبدى غضبه وترك الشباب للتعبير عن غضبه فى مواجهة كبار المسئولين.

وتم الاتفاق على الشعارات التى ستطرح واليافطات التى سيحملها الشباب فى مواجهة الزائرين وجاءت الباصات محتشدة مساء الجمعة، وقضى الشباب ليلتهم فى الكاتدرائية التى قدمت إليهم الوجبات، ووفرت لهم غرف النوم، وفى صباح السبت كان كل منهم يعرف دوره.

كانت اليافطات مستفزة، وكانت الشعارات تعكس دلالات واضحة على التعصب والتطرف، وكان استفزاز الزائرين قد فاق الحدود.

كان الأمن على علم بأبعاد المخطط، لم يعترض الباصات وأجرى اتصالات بقيادة الكنيسة، طالب فيها بتهدئة الشباب، وأن يقولوا له الحقيقة فى موضوع وفاء قسطنطين، لكن الكنيسة ردت ردًا حاسمًا.. سلموا لنا وفاء قسطنطين سرًا وينتهى كل شىء.

قالت الجهات الأمنية: ليس لدينا مانع شريطة عقد جلسة نصح وإرشاد معها، فإذا وافقت فنحن مستعدون أن نسلمها إليكم فورًا، ونحن نستعجل هذه الجلسة اليوم قبل الغد، ولكن قادة الكنيسة رفضوا وأصروا على تقديم معلومات كاذبة إلى الشباب الغاضب الذى قالوا له: «إن زوجة أبوكم تم اختطافها وإجبارها على الإسلام وأن الأمن يتستر على هذه الجريمة».

أدرك الأمن فى هذا الوقت أن هناك نية لاستغلال جنازة الأستاذ سعيد سنبل أسوأ استغلال، وأحاطوا كبار المسئولين الذين ينوون العزاء علمًا بالتطورات ونصحوا بعضهم بعدم الذهاب للكاتدرائية خوفًا على حياتهم إلا أن كافة المسئولين بلا استثناء صمموا على الذهاب.. وهناك انطلقت الهتافات وتصدوا باليافطات فى مواجهة أسامة الباز وغيره من كبار المسئولين، واحتشدت الصفوف فى الساحة التى تحيط بقاعة الكاتدرائية، حيث تقام الصلاة على روح الفقيد الراحل.

انتهت مراسم الجنازة، لكن بقى الشباب محتشدين، كانت التعليمات: «لا تغادروا الكاتدرائية»، وأطلقت فى هذا الوقت شائعة مريبة ثبت كذبها عن اختطاف

زوجة أحد القساوسة بكنيسة الزاوية الحمراء، وانطلقت شائعات عن أحداث تجرى فى المنيا وأسيوط، فازداد الموقف اشتعالاً، وتم الاتصال بالعديد من الكنائس لحشد المزيد من الشباب لتكرار مشهد العباسية بعدما نشرته جريدة «النبأ» التى مات رئيس تحريرها ممدوح مهران فى السجن بينما أطلق سراح القسيس المشلوح دون حتى أن يقدم للمحاكمة.

واكتمل الحشد داخل الكنيسة، ووفقًا للتقديرات المعلنة فقد بلغ العدد نحو عشرة آلاف متظاهر يوم الأربعاء، حيث يلقى البابا درس الأربعاء كل أسبوع.

لم تتوقف الاتصالات منذ يوم الجمعة السابق، كان الأمن يطلب من الكنيسة سرعة تحديد موعد لجلسة النصح والإرشاد، وكانت الكنيسة تقول: لا شأن للدولة بهذا الأمر، سلموا لنا وفاء واخرجوا منها..

كان رجال الأمن والدولة يقولون: هذا ضد القانون ولا يستطيع أحد أن يتحمل المسئولية؛ لأن ذلك من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار أو يقضى على سلطة الدولة بلىّ الذراع، إلا أن قيادة الكنيسة كانت مصممة..

وعندما وجدت الكنيسة أن الدولة مصممة على موقفها بتطبيق القانون الذى جرى العرف عليه فى كل الحالات السابقة اضطروا للموافقة ولكن بشروط محددة منها:

- أن يتم تسليم السيدة وفاء قسطنطين لتودع فى أحد المقار التابعة للكنيسة فى منطقة عين شمس.

- ألا يسمح لأحد سوى القساوسة أو من تريد الكنيسة بمقابلة السيدة وفاء ويرفض نهائيًا حضور أى رجل دين مسلم أو أى رجل أمن مسلم كما يحدد القانون.. واستجابت الحكومة لطلبات الكنيسة كاملة، وتجاهلت القانون الذى يحدد مكان المقابلة فى مديرية الأمن وبحضور آخرين إلى جانب القساوسة.

كان البابا شنودة يتابع الاتصالات أولاً بأول، وقبيل يوم الأربعاء كان قد جرى الاتفاق على تسليم السيدة وفاء قسطنطين إلى الكنيسة فى أحد المبانى التابعة للكنيسة والواقع فى ٥٣ ش على باشا اللالى بميدان النعام بعين شمس..

وعندما أبلغ الأمن السيدة وفاء بالموعد قالت لهم إننى صائمة فى هذا اليوم وكل ما أطلبه هو فقط ساعتان حتى أتمكن من الإفطار فى الخامسة مساء . . حاول الأمن معها كثيراً إلا أنها أصرت على أن تفطر بعيداً عن المكان الذى جرى الاتفاق عليه وأخطرت الكنيسة بالأمر، إلا أن البابا صمم على الموعد الثالثة ظهراً مهما كان الثمن . . حاولوا معها مرة أخرى، إلا أنها رفضت وبإصرار . . وفى محاولة لتقديمها بأسرع وقت ممكن اصطحب عدد من رجال الأمن السيدة وفاء إلى كافيتريا قريبة من دار الفتيات المسيحيات، فتناولت الإفطار وأدت الصلاة فى مكان جانبى وبعد نحو ثلث ساعة كانت بين أيدى الراهبات والقساوسة الذين منعوا أيّا من أفراد الأمن من الدخول.

***

فى هذا الوقت كان البابا شنودة قد اعتبر أن ما جرى يعد إهانة غير مقبولة واستهانة مرفوضة، رفض كل الأعذار وقرر المضى بعيداً عن الأعين إلى دير وادى النطرون، وألغى درس الأربعاء . . بعدها مباشرة خرج الأنبا يؤانس سكرتير البابا ليعلن أمام المتظاهرين أن البابا قرر الاعتكاف فى الدير وألغى درس الأربعاء؛ لأن الأمن لم يكن صادقا معه ولم يسلم السيدة وفاء كما وعد . . وكأن الأنبا قد ألقى بقنبلة تفجرت ذراتها غضبًا وحنقًا وصراخًا . . تحركت الجموع الحاشدة تهتف هتافات بشعة تطال الوحدة الوطنية وتكشف عن مؤامرة خفية، زحفت الجموع نحو الخارج . . وفجأة ودون سابق إنذار انهالت الأحجار التى جرى إعدادها من قبل ضد رجال الشرطة فأدت إلى جرح ٥٥ ضابطًا وجنديًا . . كانت التعليمات التى أصدرها وزير الداخلية حاسمة: «اضبطوا أعصابكم، لا تردوا على الاعتداءات بشىء»، رأى الضابط والجنود زملاءهم يسقطون، الدماء تسيل فى الشوارع والجنود يتلقون الضربات والإهانات بعنف شديد، والغريب أن عدداً من القساوسة كانوا ضمن المتظاهرين يحرضون وكأنهم فى معركة مع عدو يهمّ باقتحام الأبواب!

جنود الشرطة يكتمون غيظهم، يستمعون إلى إهانات من عينة . . مسلمين يا مسلمين حنخلى ليلتكم طين . . عيب عليكم يا مسلمين تاخذوا منا أم المسيحيين. ناهيك عن شعارات أخرى كانت تمثل أقصى درجات التحدى والمهانة للدولة

وللمسلمين على السواء وهو ما تم تسجيله فى التحقيقات التى استمعت إليها النيابة وسجلته محاضرها، كانت لغة طائفية فجة، كأنها نذر شر، وكان أقصى ما يخيف كبار الضباط هو أن ينفلت أحد الجنود الذين ظهر الغضب على وجوههم ويرد على هذه الإهانات والاعتداءات لذلك كان الضباط يحيطون بالجنود من كل اتجاه، خوفًا من حدوث تصرف فردى، لا يعرف أحد إلى أين ينتهى وكان المارة من المسلمين يسمعون إهاناتهم بآذانهم من داخل الكاتدرائية لكن أحدًا منهم لم يرد بكلمة واحدة. . بعد أن راح رجال الأمن يمنعون أية تجمعات فى المنطقة المحيطة بالكاتدرائية.

ظلت الهتافات تدوى، وراح المتظاهرون يبحثون عن وسيلة للخروج إلى الشارع فتسلقوا أسوار الكنيسة واعتدوا على الكنيسة البطرسية المجاورة، ووفقًا للبلاغ الذى تقدم به الكاهن لوقا بطرس إلى مأمور قسم الوايلى فقد أكدت حدوث تلفيات كبيرة بالكنيسة منها تلفيات بالسور وكسر زجاج قاعة المناسبات وتحطيم أجهزة التكييف ونزع بلاط سطح قاعة المناسبات وتحطيم ٢٦ لوحًا زجاجيًا وإتلاف بعض الأعمدة والحوائط، لم تتوقف هذه التظاهرات إلا عندما خرج الأنبا يؤانس ليقول لهم إن أمكم وفاء قسطنطين تم تسليمها وهى الآن فى حوزة الكنيسة، ولم يدل بهذا التصريح إلا بعد فترة من إبلاغ بعض القساوسة ورجال الأمن له بأن السيدة وفاء تم تسليمها بعد صلاة المغرب مباشرة.

رويدًا رويدًا بدأت الحشود تخرج من أبواب الكنيسة وقد ألقت أجهزة الأمن فى هذا الوقت القبض على نحو ٣٤ شخصًا ممن أثاروا الشغب وأتلفوا بعض الممتلكات واعتدوا على رجال الأمن.

* * *

فى داخل مبنى الفتيات المسيحيات فى عين شمس بدأ القساوسة رحلة النصح والإرشاد، لم يسمحوا لكائن من كان بالدخول إلا للشخصيات التى يأمرون هم فقط بدخولها.

لم يكن الأمن يدرى شيئًا مما يحدث بالداخل، كان دوره فقط هو تأمين المكان من الخارج . . كانت الجلسات الأولى صعبة وهو ما دعا أحد القساوسة إلى إصدار

تصريح صحفى قال فيه إن الأمر يستلزم شهوراً، بل إن الكنيسة طلبت من وزارة الداخلية مدة سنة تبقى فيها وفاء تحت أيديهم . . ولكن فجأة تغير الموقف بطريقة درامية اندهش لها الكثيرون .

ففى صباح يوم الثلاثاء تم إبلاغ رجال الأمن بأن السيدة وفاء قسطنطين قد عادت إلى ديانتها المسيحية وانتهى الأمر تمامًا .

أصر رجال الشرطة على تسجيل ذلك أمام النيابة وبعد جدل طويل كانت وفاء أمام وكيل النيابة فى الساعة ٢,٤٥ من ظهر الثلاثاء ١٤ ديسمبر .

وفى محضر النيابة كانت الكلمات المدونة تقول على لسان وفاء قسطنطين «سبق أن طلبت من الشرطة إثبات رغبتها فى تغير ديانتها فأوضح المسئولون أن الإجراءات تقتضى عرضها على لجنة النصح والإرشاد بالكنيسة، وبعد موافقتها ومقابلتها للجنة المشار إليها وقيامهم بمناقشتها فى معتقداتها الدينية عدلت عن طلبها السابق وقررت فى نهاية أقوالها فى التحقيقات أنها ولدت مسيحية وعاشت وسوف تموت مسيحية» .

كان قرار النيابة هو صرفها بدون حراسة . . وعلى الفور تسلمها عدد من القساوسة ومضوا بها . . بينما راح رجال الأمن يتولون تأمينها من بُعد .

فى هذا الوقت خرج الأنبا موسى أسقف الشباب بتصريح صحفى قال فيه : «إن وفاء كانت تجتاز أزمة نفسية ففكرت أن يكون الإسلام حلاً فلجأت إلى أمن الدولة ثم استعادت رشدها . .» .

هكذا بكل سهولة، إذن ما الذى كان يقال قبل ذلك بعد أن اتهمتهم الدولة والأمن والمسيحيون بالاختطاف .

* * *

إلى هنا واستجابت الدولة لشروط الكنيسة كاملة وبدت فى أضعف حالاتها، وأكدت للجميع أن القانون بالنسبة لها لا يساوى شيئًا، هذا فى الوقت الذى تشتد فيه قبضتها ضد أى نوع من الاحتجاج الإسلامى أو الشعبى، وإنها تنازلت طواعية عن المادة ٤٦ من الدستور المصرى الذى يكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

على كل الأحوال كانت الدولة تبدو واثقة من أن الأزمة المفتعلة قد انتهت وأن البابا سينتهى اعتكافه وسيعود مرة أخرى إلى الكاتدرائية وسيوقف هذه الاحتجاجات المصطنعة ويهدئ الأحوال وينقذ الوطن من حريق قد يدفع الجميع ثمنه . . لكن البابا أبى إلا أن يستمر فى مخطط الضغط على الدولة وقهر إرادتها . . خاصة أنه تابع الحملات التى يقوم بها بعض أقباط المهجر .

فهناك من ناشد «شارون» التدخل ، والبعض الآخر طالب «بوش» بتنفيذ مخطط إقامة الدولة القبطية فى مصر وطرد من أسموهم بالغزاة العرب والمسلمين من أرض الأقباط . خيب البابا ظن الدولة ، وراح يؤكد وفقًا لما نشرته «الأهالى» على لسان المقربين منه أنه سيبقى على اعتكافه ولن يبرح الدير إلا بعد حل كافة المشاكل الأخرى المعلقة وأسبابها ، وزاد على الأمر بأنه قد يفكر فى إلغاء الاحتفالات بعيد الميلاد هذا العام .

كان فى مقدمة مطالب البابا هو الإفراج الفورى عن الـ٣٤ متظاهراً الذين قبض عليهم أثناء وبعد الاعتداء على رجال الأمن وإتلاف الممتلكات العامة ، وكان ذلك يعنى تجاوزًا لسلطات الدولة ولى ذراعها وإجبارها على أن تأتمر بأوامر البابا .

قالت الدولة إن القضية فى يد القضاء والقانون هو الذى سيحدد مواقف المقبوض عليهم ، لكن البابا صمم ولم يحضر بالفعل ندوة الأربعاء ، مما ترك الأمر لمزيد من البلبلة وأبقى الأجواء على توترها . . وهو أمر أثار كثيراً من أشقائنا الأقباط أنفسهم ، الذين أدركوا الآن ومعهم الرأى العام أن عمليات التصعيد كلها مفتعلة وأنه ثبت يقينًا كذب كافة الادعاءات حول قضية وفاء قسطنطين وبراءة الدولة والجميع مما تردد عن وجود ضغوط وإغراءات قد مورست ضد السيدة وفاء قسطنطين .

لقد كانت الدولة المصرية منذ البداية تمتلك الحقائق ورددتها أكثر من مرة فى حوارات مع قيادات الكنيسة ، إلا أنه كان هناك إصرار على التصعيد وافتعال الأزمة لأسباب يدركها البابا ومن حوله بالأساس ، لقد عرض فى مجلس الوزراء اقتراح يطالب بمنح السيدة وفاء قسطنطين الفرصة لعرض موقفها على شاشة التليفزيون بحرية كاملة ، إلا أن بعض الوزراء الأقباط اعترضوا ورفضوا الأمر ، فتمت الاستجابة لمطلبهم .

كانت الدولة تشعر بظلم الاتهامات ، وكانت تريد أن تكشف الحقيقة كاملة لكن الوزراء الأقباط والكنيسة رفضوا ذلك جملة وتفصيلاً .

وهكذا أغلق ملف وفاء قسطنطين بقرار وإرادة كنسية وأضحت الدولة المصرية لا علاقة لها بها ولا تعرف عنها شيئًا، ولا تدرى ماذا حدث وماذا سيحدث، لكن ملف التسخين لا يزال مشتعلاً بإرادة بابوية.. لقد وصلت إلى عشرات الآلاف من الأشقاء الأقباط رسالة على الهاتف النقال يوم الأربعاء الماضى تقول: «سيدنا يأمر بالصوم ثلاثة أيام ابتهاجًا وابتلاء»، وكان المعنى ابتهاجًا بعودة وفاء قسطنطين وابتلاء بسبب حبس الـ٣٤ الذين يعرف البابا أنهم اعتدوا على الدولة وأمنها..

إذن هكذا يجرى التصعيد وكأننا أمام عملية شحن طائفى الهدف منها الوطن بأسره: أمنه واستقراره ووحدته الوطنية.. وهنا من حقنا أن نتساءل: لمصلحة من هذا الذى يجرى؟ لمصلحة من إذكاء الروح الطائفية على حساب روح الانتماء والمواطنة.

إن الغريب فى ذلك أن الأمر تكرر بعدها بفترة وجيزة مرة أخرى فى الفيوم، حيث لجأت طالبتان بالسنة النهائية بكلية الطب إلى مدير أمن الفيوم لإشهار إسلامهما.

وبمجرد أن علمت الكنيسة، دفعت المواطنين إلى التظاهر مما دفع إلى صدور قرار رئاسى بتسليم الطالبتين إلى أهلهما، ثم قامت الكنيسة بعد ذلك بأخذهما إلى داخلها، ولم يعلم أحد عنهما شيئًا حتى الآن.. ورغم أن ذلك زاد من حدة الاحتقان الطائفى لدى المسلمين الذين رأوا أن ذلك يجعل الدولة عرضة للابتزاز، إلا أن الدولة لم تعط ذلك اهتمامًا، ورأت أن العلاج بالمسكنات أفضل من تعرضها للضغوط الأجنبية التى أصبحت تثير لديها إزعاجًا كبيرًا.

* * *

[٧]
قضية أيمن نور

- لماذا تدخلت أمريكا؟ وماذا قال السفير الأمريكى فى تقريره ؟
- توظيف القضية لحسابات سياسية
- سيناريو انتخابات الرئاسة والفوضى الخلاقة!!

عندما وافقت لجنة شئون الأحزاب على قيام حزب الغد الذى أسسه أيمن نور، تساءل الناس: ولماذا هو وليس غيره؟! يومها انقسم المهتمون بتحليل الحدث إلى وجهتى نظر..

الأولى: تقول إن السلطة قد دفعت بالحزب نكاية فى موقف حزب الوفد ورئيسه نعمان جمعة الذى أبدى مواقف معارضة لرفض السلطة تعديل الدستور وكتب مقالاً أثار ضجة فى هذا الوقت وصف فيه مؤتمر الحزب الوطنى بأنه مؤتمر السادة والنبلاء الذين ورثوا مصر.. وقيل فى هذا الأمر يومها إن أيمن نور يشكل خصمًا شرسًا للدكتور نعمان جمعة، وأن منحه الحزب يعنى رسالة واضحة للوفد، وتردد فى هذا الوقت أن أيمن نور قد يخوض معارك عنيفة فى مواجهة حزب الوفد وأنه المؤهل بأن يشكل بديلاً له فى الساحة، خصوصًا وأن أيمن نور له جذوره فى الحزب ولديه القدرة والديناميكية لأن يسبب صداعًا حقيقيًا للدكتور نعمان جمعة ولحزب الوفد.

أما **وجهة النظر الثانية** فكانت تقول: إن الدولة وفى إطار الانفتاح الإصلاحى على قوى المعارضة قد بدأت فى تفعيل دور لجنة شئون الأحزاب بحيث تلعب هذه اللجنة دورًا فى السماح لبعض الأحزا، ب بممارسة نشاطها السياسى، ومن ثم راحت تراجع ملفات بعض هذه الأحزاب سواء تلك التى رفضت أو تلك التى جمدت بقرار منها، فكان حزب الغد من أوائل هذه الأحزاب.. وعزز من ذلك أن هناك معلومات كانت لدى لجنة الأحزاب تشير إلى أن أيمن نور سيحصل على حكم قضائى خلال أيام، فارتأت التعجيل بمنحه ترخيص الحزب، فهذا يعنى انفتاحًا يحسب للجنة وللدولة المصرية، وهو أيضًا يعد قرارًا حكوميًا من المؤكد أن أيمن نور سيعى دلالته، ومن ثم سيبقى ذلك جميلاً قد طوقوا به عنقه، حتى وإن لم يكن هناك اتفاق على ذلك.

والغريب فى الأمر أن الوسط السياسى كان على يقين من أن أيمن سيحصل على رخصة حزب الغد قبيل موعد حصوله عليها بأيام قليلة، بل كان الخبر لدى العديد من الفضائيات التى استعدت لبث الخبر ومتابعة اجتماع اللجنة وهى على يقين من ذلك.

وقد قيل يومها إن مسئولاً كبيراً ليس عضواً فى لجنة الأحزاب تعمد طرح هذا الموضوع أمام العديد من الشخصيات التى قامت بدورها بتسريب الخبر، بل إن هذا المسئول أبلغ أيمن نور رسميّا بأنه سيحصل على ترخيص الحزب خلال أيام.

وهكذا ما إن أعلن عن قيام الحزب، حتى راح الناس يعيدون طرح السؤال: لماذا؟ وما السبب؟ هل هى صفقة أم محاولة لاستباق حكم القضاء؟!

أيمن نور أجاب عن ذلك بنفى مسألة الصفقة من الأساس، بل ذهب إلى حفل إفطار أقامته جمعية الثقافة والحوار فى ذلك اليوم وألقى خطابًا عقب الإفطار أكد فيه أن حزبه ليس جزءًا من صفقة، مشيراً إلى أن حزبه هو حزب الليبرالية الحقة وأن له مواقف من الحكومة وأنه من المطالبين بتعديل الدستور.

* * *

احتفت الحكومة احتفاءً كبيراً بحزب الغد، فقد أعد التليفزيون المصرى عدة تقارير حول حزب الغد، وأذاع بعضها فى برنامج «البيت بيتك» خلال شهر رمضان الماضى وكذلك الصحف القومية وتم توجيه الدعوة إلى أيمن نور للمشاركة فى جلسات الحوار التى أجراها الحزب الوطنى بحضور الأمين العام صفوت الشريف والأمين العام المساعد كمال الشاذلى مع قادة أحزاب المعارضة.

وخرج أيمن نور من اللقاء وكانت تصريحاته هادئة ولا تعكس خلافًا جوهريّا مع الحزب الحاكم، ولم يتطرق خلالها إلى مسألة التجديد للرئيس فى هذه الفترة، وإن كان قد أكد مطلبه بتعديل الدستور وهو مطلب يشاركه فيه الكثيرون خاصة قادة الأحزاب الرئيسية المعارضة.

وقد استطاع أيمن نور فى هذه الفترة أن يضم إلى عضوية حزبه عدداً من أعضاء مجلس الشعب من المستقلين بلغ عددهم ستة أعضاء إضافة إليه وشكلوا هيئة برلمانية للحزب من سبعة أعضاء.

وهذا العدد هدد بنزع قيادة المعارضة من حزب التجمع تحت قبة البرلمان.

يومها أبدى د. فتحى سرور رئيس المجلس قلقه، وأبدت العديد من أحزاب المعارضة قلقها، ومن ثم رفض المجلس ورئيسه اعتماد الهيئة البرلمانية لحزب الغد، على

اعتبار أن أعضاءها لم يخوضوا المعركة الانتخابية على مبادئ الحزب، ومن ثم فلا يجوز اعتمادها أسوة بتجارب برلمانية مماثلة.

فى هذا الوقت أصر أيمن نور على تصعيد الأمر وبعث برسائل لرئاسة البرلمان الدولى وجهات أخرى عديدة يشكو فيها رئاسة مجلس الشعب ويطالب باعتماد هيئته البرلمانية وزعامته للمعارضة داخل المجلس.

ويبدو أن هذا السلوك قد أثار استياءً كبيرًا لدى د. فتحى سرور، خصوصًا أنه كما يقول كان ينطلق من قاعدة راسخة فى البرلمانات الدولية، وما كان يتوجب على أيمن نور أن يلجأ إلى هذا السلوك ويتجه إلى الخارج ليتقدم بشكواه.

كانت الهيئة البرلمانية للغد قد ضمت سبعة أعضاء هم: سيف محمود (منشق عن حزب الوفد)، عبد المنعم التونسى (مستقل)، مجدى بيضون (مستقل)، عبد الفتاح الشافعى (منشق عن حزب الوفد)، محمود الشاذلى (منشق عن الوفد)، سالم شنب (كان عضوًا بالحزب الوطنى)، أيمن نور (منشق عن حزب الوفد).

وكان قبل ذلك قد انضم إليه النائب محمد فريد حسنين إلا أن فريد حسنين استقال من مجلس الشعب وانشق عن أيمن نور، وانضم إلى مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم.

* * *

بعد أيام قليلة من الإعلان عن الحزب والاحتفاء به، تجددت المخاوف الحكومية من الإمكانات التى يمتلكها حزب الغد، خاصة المادية منها قياسًا ببقية أحزاب المعارضة الأخرى، فالمؤتمر الذى انعقد فى قاعة المؤتمرات بمدينة نصر وحضره نحو ١٥٠٠ شخص من كافة المحافظات وفقًا لرواية الحزب قد تكلف ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف جنيه. وقد أكد أيمن نور يومها أن قيمة التكاليف تم توفيرها من تبرعات الأعضاء، خاصة الأغنياء منهم، إلا أن مصادر حكومية راحت تشكك فى هذا الكلام.

وعندما أعلن أيمن نور أنه ينوى إصدار صحيفة يومية فى شهر مارس وقيل إنه رصد لها نحو ٣ ملايين جنيه مبدئيًا راحت التساؤلات تُطرح من جديد، وعندما قيل

إن الحزب تقدم بطلب إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون لإنشاء إذاعة «الغد» راحت الحكومة تتساءل، إلا أن أيمن نور لم يعط اهتمامًا لذلك ومضى فى طريقه وبدأ فى تشكيل هيئة تحرير الصحيفة برئاسة تحرير الزميل إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة «الدستور» التى جرى إغلاقها وكان عضواً سابقًا باللجنة المركزية للحزب الناصرى، كما قرر تعيين الزميل إبراهيم منصور وهو ناصرى تقدمى مديراً للتحرير وهو ينتمى إلى مؤسسة «روز اليوسف».

واستأجر الحزب دوراً فى شارع بولس حنا بالدقى كمقر للصحيفة.

ومما أثار القلق بدرجة أكبر هو تلك التقارير التى كانت تبعث بها السفارتان الأمريكية والبريطانية إلى بلديهما حول هذا الحزب الجديد الذى يشكل نموذجًا لتيار الليبراليين الجدد الذين يمكن بالفعل أن يشكلوا بديلاً للنظام الحالى.

لقد أثار أيمن نور بذكائه وقدراته اهتمام هذه الدوائر خاصة بعد نجاحه فى ضم ستة من أعضاء البرلمان إضافة إليه.

***

قبيل القبض على أيمن نور بفترة وجيزة، قام السفير الأمريكى بزيارة أيمن نور فى منزله بالزمالك.

لم يكن هو اللقاء الوحيد، ولكن أيمن نور استقبل العديد من السفراء فى منزله من بينهم السفيران الروسى والنرويجى فى ذات اليوم، لكن لقاء السفير الأمريكى كان هو مثار الاهتمام.

وقد تساءلت الجهات المعنية عن معنى زيارة السفير الأمريكى منزل أيمن نور فى هذا الوقت، ودون حضور أو إخطار أىّ من الشخصيات الحزبية باستثناء حرمه المذيعة جميلة إسماعيل والمحررة بمجلة «النيوزويك».

لقد قالت السيدة منى مكرم عبيد سكرتير عام الحزب فى حوار نشرته مجلة «المصور» مؤخراً تعليقًا على هذا اللقاء: «أعتقد أن السفير كان يدرك أن المقابلة ستثير أزمة لأيمن، كما أثارت أزمة لرفعت السعيد»، وتساءلت منى مكرم عبيد: «لماذا

يورطون الأحزاب؟ أنا ضد توريط الأحزاب وضد هذه المقابلة وضد التدخل الأمريكى»!!

وعندما سألها زميلنا الصحفى المرموق حمدى رزق: وماذا لو طلب السفير مقابلتك؟ ردت على الفور: «لا طبعًا»، وعندما سألها: وماذا يمنعك من مقابلة السفير؟ قالت: «أقابله ليه وهو ماله»؟ فليتفضل فى الحزب ويحضر مؤتمرًا أو مناقشة مثل أى زائر آخر، لكن الزيارات المتبادلة مرفوضة تمامًا!!

ويبدو أن هناك كلامًا كثيرًا خرج عن هذا اللقاء وتردد داخل أوساط الحزب، بعضه يحمل الصدق وبعضه يحمل المبالغات، المهم أن هذا الكلام أصبح مثار اهتمام داخل الأوساط المعنية بعد أن نقل إليها من مصادر داخل الحزب.

ومما ساعد على أن يلقى هذا الكلام مصداقيته داخل هذه الأوساط هو وجود عدد من أبرز قيادات حزب الغد فى مجلس أمناء مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم أبرزهم هشام قاسم العضو المنتدب لجريدة «المصرى اليوم».

والمثير هو أن اسم أيمن نور ورد أيضًا كعضو فى مجلس أمناء المركز وراحت مجلة المركز تنشر اسمه لعدة أشهر كعضو بالمجلس، وعندما سئل أيمن نور نفى ذلك نفيًا قاطعًا، وأكد أنه لم ولن يحضر أى اجتماع بالمركز، ولا علاقة له به، إلا أن المجلة ظلت ولا تزال تنشر اسمه كعضو فى مجلس الأمناء..

وهكذا عندما جاءت «مادلين أولبرايت» إلى القاهرة كانت تحمل معها أجندة بزيارات محددة: الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية، مركز ابن خلدون، جريدة «المصرى اليوم»، وأخيرًا حزب الغد.

تساءل الناس يومها بالقول إذا كنا نعرف مقدمًا أسباب زيارة «أولبرايت» إلى الغرفة التجارية وإلى مركز ابن خلدون، فلماذا اختارت صحيفة «المصرى اليوم» وحزب الغد وتم الإعلان عن ذلك؟!

وقد ظن البعض أن أيمن نور سيعلن عن رفضه لهذه الزيارة، التى جاءت على عشاء فى منزل د. منى مكرم عبيد وأن يؤكد مقاطعته لها خصوصًا أنه كان يدرك طبيعة

الهدف من وراء ذلك إلا أن أيمن قرر الذهاب إلى اللقاء، حتى وإن اقتصر حضوره على مجرد مصافحة «أولبرايت»، وتناول العشاء معها، بينما ترك الحوار معها لآخرين.

كان لدى الحكومة المصرية معلومات عن تدخل غربى وأمريكى فى الشئون الداخلية المصرية، وأن هذه الجهات قررت أن تلقى بثقلها وراء بعض القوى الحزبية التى تحمل شعارات ليبرالية ولها قبول فى الأوساط الغربية وأن تدفع مبالغ كبرى لمساندة مرشحى هذا التيار.

وفى لقاء الرئيس مبارك مع عدد محدود من الكُتاب والمثقفين على هامش معرض الكتاب سألته لماذا لا يعدل الدستور ويسمح بانتخابات رئاسية، وسأله د. رفعت السعيد عن الأموال التى تصرف فى انتخابات مجلس الشعب، فكان كلام الرئيس واضحًا وقال إن لديه معلومات بأن هناك جهات أجنبية رصدت ٧٠ مليون دولار للتدخل فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

كانت المعلومات تقول إن المال ليس هو الوسيلة الوحيدة للتدخل المباشر فى الشأن المصرى، فهناك وسائل عدة، يكفى القول هنا إن تقريراً للخارجية الأمريكية تضمن أسماء ٣٥٠ ناشط مصرى اختارتهم واشنطن، وقيل إنهم يمثلون الجيل الصاعد والجديد لتولى السلطة فى مصر.. وهذا الكشف يحوى أسماء فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية فى البلاد.

وللحقيقة نقول إن كثيراً من هؤلاء الناشطين لا يعرفون أن هذا الكشف قد تضمن أسماءهم، بل إن بينهم شخصيات فى مواقع سياسية وتنفيذية حكومية ومعارضة على السواء وأن أسماءهم رصدت بواسطة السفارة الأمريكية فى القاهرة وجرى تمريرها على الأجهزة المعنية الأمريكية التى استبعدت أعداداً محدودة من هذه الأسماء وأبقت على البقية الباقية والتى يبلغ عددها ٣٥٠ فرد.

ووفقًا للمعلومات الأمريكية والتى علمت بها الحكومة المصرية فقد كان هناك فريق داخل الخارجية الأمريكية قد تبنى مؤخراً الدعوة لأن تقوم الولايات المتحدة بعقد اتفاق شراكة مع حزب «الغد» فى إطار مبادرة «**الشرق الأوسط الموسع**»، إلا أن هذه

الدعوة لم تتم مناقشتها مع أىّ من مسئولى حزب «الغد» فى مصر، وذلك انتظاراً لقرار الرئيس «بوش» فى هذا الصدد.

ويذكر هنا أن الميزانية الأمريكية خصصت فى العام الحالى ١٢٠ مليون دولار لدعم العملية الديمقراطية فى إطار مبادرة الشرق الأوسط، وأن حوالى ٤٠ مليون دولار من هذا المبلغ جرى تخصيصها لإنشاء جيل من القيادات السياسية والاقتصادية يتفقون مع وجهة النظر الأمريكية.

وكانت الخطة تقضى بربط الـ ٣٥٠ قيادة مصرية التى تم اختيارها بالعديد من مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الأهلية المعنية بنشر مبادئ مشروع «**الشرق الأوسط الكبير**».

كان الرهان الأمريكى على حزب «الغد» كبيراً، وسواء كان أيمن نور يعلم أو لا يعلم، فالتقارير الصادرة عن السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى صناع القرار فى واشنطن كانت تشير إلى أن حزب «الغد» هو البديل المنتظر، وكانت النصيحة بأن تدعم واشنطن هذا الحزب إلى أقصى مدى.

وقد قيل فى هذا الصدد إن قيادات من أقباط المهجر ساعدت فى ترسيخ هذا المفهوم لدى الإدارة الأمريكية، وأكدوا أن حزب «الغد» هو الإطار المناسب للتعبير عن مشاكل الأقباط من خلال وجود قيادة مرموقة بوزن منى مكرم عبيد فى منصب السكرتير العام للحزب.

* * *

كانت كل الخيوط قد تجمعت أمام الجهات المختصة.. وكان الشعور السائد لديها أن هناك محاولة اختراق مكشوفة، وحزبًا ينمو ويتصاعد بسرعة شديدة، وهذا الحزب لديه إمكانات عالية تساعده على تحقيق أهدافه، وتصريحات يطلقها رئيسه تثير إزعاجًا، وإضافة إلى ذلك، هناك رئيس تحرير هو الزميل إبراهيم عيسى لديه مواقفه المتشددة ضد النظام.

فى هذا الوقت كانت هناك مشكلة قيل إنها قد نشبت بين أيمن نور وأحد الموظفين بمكتبه ويدعى إسماعيل زكريا، وقيل إن إسماعيل زكريا اتُّهم فى قضية نصب

على مواطنين بزعم تسفيرهم للخارج والحصول على مبالغ مالية منهم، وقد ألقى القبض عليه.

وقد تردد داخل أوساط الحزب أن اسماعيل زكريا هذا هو المسئول عن البلاغ المقدم ضد أيمن نور بتهمة التزوير فى التوكيلات الخاصة بحزب «الغد»، ولا يدرى أحد كيف جرى ذلك، وإن كان أيمن نور قد أشار إلى أن إسماعيل زكريا ليس سوى عميل للأجهزة الأمنية.

وبمجرد أن أدلى بالمعلومات أمام مباحث الأموال العامة حتى جرى إخطار الوزارة على الفور، وتم بالفعل تكليف مباحث الأموال العامة بإجراء التحريات اللازمة حول هذا البلاغ.

وعلى الفور تم إبلاغ النائب العام الذى كلف نيابة أمن الدولة للقيام بالمهمة ومعاينة التوكيلات بمقرات الشهر العقارى، وتولى المستشار هشام بدوى المحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة العليا هذا الأمر بنفسه ومعه فريق من رؤساء النيابة.

واطلع فريق النيابة على أصول التوكيلات المقدمة إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى، وكما قيل فقد شك فى الاختام منذ البداية، وانتقل الفريق إلى بعض مكاتب الشهر العقارى واطلع على الدفاتر الرئيسية ولاحظ كما ثبت فى المحاضر عدم وجود أصول أو تسجيل لهذه التوكيلات فى الدفاتر الأصلية المسلسلة، وأسفرت هذه الزيارات حتى الآن عن النتائج الآتية وفقًا لما هو متوافر أمام جهات التحقيق.

مكتب الشهر العقارى بالمعادى ١٢٠١ توكيل، المزور منها ١١٨١ توكيل.

مكتب مصر الجديدة ٨ توكيلات جميعها سليمة.

مكتب مدينة نصر ٣٤ توكيلاً سليمًا.

مكتب الجيزة ٣٢ توكيلاً سليمًا.

مكتب شمال القاهرة ١١ توكيلاً صحيحًا + ٢٥٧ توكيل مزور.

وعندما تمت مواجهة أيمن نور بأقوال إسماعيل زكريا فقد قال: إن إسماعيل زكريا متهم فى قضية نصب وتزوير وإنه ربما يكون هو المتورط فى ذلك، كما أن علاقته

انقطعت بالتوكيلات بمجرد تسليمها إلى لجنة شئون الأحزاب وأنه تلقى أغلبها بالبريد؛ لأن الاستمارة نشرت على الإنترنت.

أما نيابة أمن الدولة فتقول إنها واجهت أيمن نور بالتوكيلات المزورة ووجهت إليه الاتهام بارتكاب جرائم تقليد أختام حكومية من بينها أختام شعار الجمهورية الخاصة ببعض مكاتب التوثيق وتزوير محررات رسمية هى التوكيلات الخاصة المقدمة إلى لجنة الأحزاب، وذلك بإثبات بيانات مخالفة للحقيقة ومهرها بأختام وتوقيعات منسوبة زوراً إلى بعض مكاتب التوثيق وموظفيها، وأن أيمن نور حسب أقوال النيابة كان على علم بتزوير هذه المحررات.

نعود إلى اليوم الموعود، فبعد قيام نيابة أمن الدولة، بإجراء تحرياتها اللازمة قدمت مذكرة عاجلة إلى النائب العام طالبت فيها برفع الحصانة عن أيمن نور وتفتيش مكتبه ومنزله.. وتم قيد القضية تحت رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠٥ حصر أمن الدولة العليا.

وقد صدرت مذكرة النيابة بتاريخ ٢٨/ ١ أعقبتها مذكرة أخرى من مكتب النائب العام فى ذات اليوم وأخرى من وزير العدل فى ذات اليوم، وقد أحال رئيس مجلس الشعب الطلب إلى اللجنة الدستورية أيضًا فى وقت متأخر من مساء ذات اليوم وبمجرد عودته من الخارج مباشرة من المطار إلى مبنى مجلس الشعب.

كان كل شىء يجرى بسرية وبسرعة شديدة، وفى صباح اليوم التالى السبت ٢٩/ ١ كان كل شىء قد حسم تمامًا.

لقد تم استدعاء أعضاء اللجنة الدستورية على عجل وحضر ٣٠ منهم فى تمام العاشرة من صباح السبت ولم يعترض على رفع الحصانة سوى ٤ بينما وافق ٢٦، والغريب هنا أنه تم إبلاغ أيمن نور فى وقت متأخر من صباح ذات اليوم، حتى إنه عندما وصل إلى الاجتماع كان كل شىء قد انتهى وأصبح عليه أن ينتظر وقائع الجلسة الرئيسية لمجلس الشعب، والتى ستنظر فى الأمر بذات السرعة غير المعهودة من مجلس الشعب.

أدرك أيمن نور أن الأمر جدّ لا هزل فيه، أجرى اتصالات بزوجته ومكتبه، وسعى لإيقاف الأمر بأى وسيلة عبر محاولة الاتصال ببعض كبار المسئولين بمجلس

الشعب، إلا أن المجلس عقد جلسته وأصدر قراره بأغلبيته المعتادة، بينما راح غالبية أعضاء المعارضة والمستقلين يعلنون عن تضامنهم مع أيمن نور.

شعر أيمن نور أن رأسه مطلوب، خرج من قاعة المجلس، ففوجئ ببعض عناصر الأمن تتواجد فى الطرقات وعلى الأبواب.. اتصلت به هاتفيًا فى هذا الوقت أسأله عن هذا الذى يجرى، فقال: يبدو أن هناك قرارًا بالقبض علىّ أنا لم أتورط فى أى تزوير، إن ما يجرى هو رد على المذكرة التى قدمتها للحوار الوطنى حول قضايا الإصلاح المطروحة على جدول الأعمال.

كانت زوجته جميلة إسماعيل السكرتير العام المساعد للحزب تتابع وقائع الجلسة على قناة الأخبار على الهواء مباشرة، قالت: كل هذه أكاذيب.. ثم توقفت عن الحديث وأضافت: يبدو أن رجال الأمن قد جاءوا لتفتيش المنزل.

فى هذا الوقت كان أيمن نور قد قرر الخروج رافضًا طلبًا من بعض زملائه بالاعتصام داخل مجلس الشعب، كانت سيارته تقبع داخل فناء المجلس وحولها عدد من رجال الأمن إلا أنه أسرع بركوب تاكسى من أمام المجلس، فأسرع خلفه عدد من رجال الأمن، واستطاعوا إيقاف التاكسى والقبض على أيمن ووضع الكلبشات الحديدية فى يديه بطريقة وصفها أيمن نور بأنها مهينة!!

وعلى الفور تم اقتياد أيمن نور إلى مباحث الأموال العامة ثم إلى نيابة أمن الدولة، حيث استمرت التحقيقات معه فى اليوم الأول حتى السادسة من صباح اليوم التالى.

وظل أيمن نور فى مبنى الأموال العامة ثم النزهة وفى اليوم الرابع عرض أمام قاضى المعارضات محمد مصطفى وبحضور سامح سيف وطاهر الخولى رئيسى نيابة أمن الدولة العليا، وفى المحكمة استقبله أعضاء حزبه الذين تكسدوا بالمئات استقبالاً حافلاً، وراحوا يرفعونه على الأكتاف بينما رفع هو أصبعيه بعلامة النصر وأصر على المرافعة عن نفسه مرتديًا روب المحاماة.

وكانت المفاجأة فى نهاية الجلسة العاصفة أن قرر رئيس المحكمة حبس أيمن نور ٤٥ يومًا على ذمة التحقيقات.

كان الناس يتساءلون: ٤٥ يومًا؟ ولماذا؟ أيمن نور شخصية عامة ورئيس حزب ولن يهرب من البلاد، كما أن أدلة التحقيق هى فى عهدة النيابة فلماذا كل هذه المدة؟.. إنه ذات السؤال الذى طرحه الناس: لماذا العجلة فى حسم الأمر خلال ساعات من يوم الجمعة ٢٨/ ١ إلى صباح السبت ٢٩/ ١؟!

وبالرغم من أن د. فتحى سرور رئيس المجلس قد رد على ذلك بالقول إن العجلة استدعتها دواع قانونية أبرزها قرار النيابة بتفتيش البيت والمكتب وهى أمور كانت تستوجب السرعة والسرية، نقول بالرغم من ذلك إلا أن الشارع لم يقتنع وظل على سؤاله حتى الآن!

بعد قرار المحكمة تم اقتياد أيمن نور إلى سجن المزرعة بطرة، وكان أيمن يشكو من إحساس شديد بالمهانة، وضمن هذه الأساليب هو ترحيله إلى نيابة أمن الدولة يوميًا بسيارة الترحيلات بالرغم من أنه فى يوم المحكمة تم نقله بواسطة سيارة ميكروباص، كما أنه يشكو أيضًا من أمراض مزمنة منها السكر والقلب وغيرهما.

قبيل ذلك كان قد تم القبض على أيمن بركات مدير مكتب أيمن نور الذى قيل إنه قد تلقى اتصالاً هاتفيًا من أيمن نور فى أعقاب جلسة مجلس الشعب لحرق بعض الأوراق داخل مكتبه، ورغم أن أيمن نور قد نفى ذلك وكذلك أيمن بركات، إلا أن تحقيقات النيابة قالت: إن شخصًا بالمكتب ويدعى ياسر دهمش تلقى التعليمات من أيمن بركات، فقام وحسب اعترافاته هو بحرق بعض الأوراق داخل برميل، فما كان من حارسة العقار إلا أن طالبته بالتوقف وأبلغت الجهات المعنية وتم معاينة البرميل والأوراق المحترقة به من جانب النيابة وأثبت ذلك فى محضر التحقيق، كذلك ما قيل عن أوراق قد تم إلقاؤها فى بدروم العمارة بعد المشادة التى حدثت بين العامل وحارسة العقار. وأمام ذلك أصدرت النيابة قرارها بالإفراج عن ياسر دهمش «كشاهد» بينما صدر قرار بحبس أيمن بركات ٤٥ يومًا.

* * *

فى هذا الوقت بعث السفير الأمريكى فى القاهرة بتقرير عاجل عن الواقعة إلى الخارجية الأمريكية أكد فيه أن التهمة ملفقة وأن أيمن نور واحد من قادة الإصلاح

السياسى فى مصر، وأنه نجح فى تأسيس حزب قوى يضم مجموعة متميزة فى داخل المجتمع المصرى وأن الحزب بدا قويًا ومتماسكًا وأنه كان يسير فى إطار سياسة شاملة، وأن الحزب قدم رؤية للإصلاح السياسى إلى الحكومة فى وقت سابق.

وقال السفير الأمريكى فى تقريره إنه على الرغم من أن أيمن نور يحظى بثقة العديد من الوزراء وكبار المسئولين المصريين، إلا أنه ومنذ شهرين تلقى تحذيراً واضحًا من قيادات حكومية بأن يعمل على تخفيف لهجة المعارضة للنظام وأن يكون حزبه وجهًا آخر للديمقراطية فى مصر، ولكن دون أن يصل الأمر إلى حد التناقض مع الحزب الحاكم خاصة أنه حصل على هذا الحزب من خلال بوابة الحكومة.

وقال السفير الأمريكى إن أيمن نور التقى بالعديد من القيادات الأمريكية فى الفترة الأخيرة وأنه تحدث معهم فى أمور مهمة، وأن نور رفض أن يطلع المسئولين الحكوميين عن هذه الأمور وفحوى هذه الاتصالات، إلا أن هذه الوقائع تسربت للحكومة المصرية من خلال بعض المحيطين به وأن ذلك أثار حفيظة الحكومة كثيراً تجاهه.

وقال السفير الأمريكى فى مذكرته للخارجية الأمريكية: إن الحكومة المصرية تشعر بخطر حقيقى من تحركات أيمن نور وقدرته على جذب برلمانيين ينتمون للحزب الحاكم إلى صفه، وأنه شكل فى الآونة الأخيرة مجموعة قوية تطالب بتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية فى مصر.

وقد طالب السفير الأمريكى فى مذكرته الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن أيمن نور وعودته إلى ممارسة دوره على الساحة.

وبالفعل فى أعقاب هذا التقرير الأولى خرج المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ليؤكد قلق الحكومة الأمريكية إزاء ما جرى لأيمن نور، تلاه البيت الأبيض، ثم أشعلت الصحافة الأمريكية والغربية حربًا لا هوادة فيها ضد نظام الرئيس مبارك الذى راحت تنعته بألفاظ قاسية للغاية وتعتبر أن قضية أيمن نور هى اختبار عملى لشعارات جورج بوش حول الديمقراطية.

وفى اليوم التالى قام وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «ويليام بيرنز» بإثارة القضية مع السفير المصرى فى واشنطن وكان حادًا، وطالب مصر بسرعة الإفراج عن أيمن نور واصفًا إياه بأنه واحد من أبرز دعاة الإصلاح والديمقراطية فى مصر.

وراحت صحف مثل الواشنطن بوست والنيويورك تايمز وغيرهما تخصص افتتاحياتها الرئيسية للحديث عن قضية أيمن نور، وتطالب الإدارة الأمريكية باستخدام كل أساليب الضغط العنيف ضد الحكومة المصرية لإجبارها على الإفراج الفورى عن أيمن نور.

وبالرغم من أن القاهرة طلبت من هذه الجهات الانتظار حتى يصدر القضاء حكمه فى قضية وصفتها الحكومة بأنها «جنائية وليست سياسية» - إلا أن واشنطن راحت تحرض الدول الصناعية الثمانى للتراجع عن فكرة عقد اجتماعها بالقاهرة فى مارس المقبل ما لم يتم الإفراج عن أيمن نور.

أما دول الاتحاد الأوروبى فقد مارست بدورها اتصالات وضغوطًا على الحكومة المصرية، وبعثت بعدد من نواب البرلمان الأوروبى لمتابعة حالة أيمن نور وإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة ومجلس الشعب والجهات المعنية الأخرى.

وقد تردد أن هناك تهديدات أكثر عنفًا مما هو معلن حملتها رسائل ديبلوماسية من واشنطن إلى القاهرة، الأمر الذى أثار دهشة الحكومة المصرية من هذا الاهتمام الأمريكى والغربى الكبير بقضية أيمن نور، وكأنهم يريدون أن يجعلوا منه «سعد الدين إبراهيم» جديدًا، وهذا مضمون ما حملته رسالة الخارجية المصرية ردًا على الاتصالات الأمريكية فى هذا الصدد.

***

نظرًا لأهمية القضية كونها تخص شخصية عامة، كان طبيعيًا أن يصدر النائب العام بيانًا يحدد فيه سير التحقيقات ويرد فيه على بعض التساؤلات المطروحة، وقد تضمن البيان عددًا من النقاط أبرزها:

الملاحظة الأولى أن القضية «جنائية» وليس من بين وقائعها أية جريمة سياسية، كما أن التحقيقات لم تتناول من قريب أو بعيد إنشاء حزب «الغد» أو استمراريته.

الملاحظة الثانية إن التوكيلات المنسوبة إلى زوجته السيدة جميلة إسماعيل ووالده الأستاذ عبد العزيز نور مزورة!!

الملاحظة الثالثة إن النيابة العامة أمرت بعرض أيمن نور على الطب الشرعى بعدما اشتكى لها ولم يشاهد به أو بملابسه أى أثار عنف، وأن النيابة أصدرت أمراً بعرضه على طبيب أول السجن لتوقيع الكشف الطبى عليه وورد التقرير الطبى بأن حالته الصحية عادية وقد تمت إحاطته بموافقة قطاع السجون على استدعاء طبيبه الخاص أو أى الأطباء الاستشاريين على نفقته الخاصة لتوقيع الكشف الطبى عليه فى محبسه، كما استدعت النيابة نائب مدير معهد القلب ونائب مدير معهد السكر لتوقيع الكشف الطبى عليه أثناء وجوده بالنيابة العامة ليطمئن على صحته فرفض مبرراً ذلك باكتفائه بما جاء بتقرير الإدارة الطبية بمصلحة السجون وكان ذلك فى حضور محاميه.

الملاحظة الرابعة هى تحذير النيابة من محاولات الإثارة التى يقودها البعض سواء من الداخل أو الخارج تحت أى ستار أو شعارات أو أى مسمى بتناول هذه القضية على نحو يمس سيادة مصر واستقلال قضائها وحيدته برد التحقيقات التى تجريها النيابة العامة بشأن وقائع هذه القضية - بغير حق - إلى أسباب يبرر لها تدخلها السافر لعرقلة أو لمنع تحقيق العدالة الجنائية وإعمال أحكام الدستور والقانون.

وهنا لنا أن نتوقف أمام بعض هذه الملاحظات:

- **أولاً**: إذا كانت جهات التحقيق ترى أنها أمام قضية جنائية فهذا صحيح، ولكن الرأى العام والدلائل تشير إلى أن البعد الخفى فى القضية هو البعد السياسى وتحديداً على خلفية الاتصالات الأمريكية مع حزب «الغد» وقيادته، وهذا الصعود السريع للحزب الذى بات الآن غير مضمون فى لغته وخطابه السياسى، ولو فتحنا الباب أمام قضايا مشابهة فإن هناك كثيرين لن يسلموا داخل الحياة السياسية أو العديد من المواقع التنفيذية، ويكفى القول إن يوسف والى لا يزال حرّا طليقًا، وإن الدولة المصرية تجاهلت حتى الآن رفع الحصانة عنه رغم صدور حيثيات محكمة الجنايات التى تطالب بإحالته للتحقيق بتهمة الإضرار بصحة المواطنين وإدخال مبيدات مسرطنة إلى البلاد، ويكفى القول أيضا إن سجل الحكومة فى عمليات التزوير خاصة فى الانتخابات لا يستطيع أن يضاهيه أحد!!

ـ **ثانيًا**: لقد قال بيان النائب العام إن توكيل كلّ من جميلة إسماعيل زوجة أيمن نور ووالده السيد عبد العزيز نور مزوران، وهنا كان يتوجب على السيدة جميلة إسماعيل أن تعقد مؤتمرًا صحفيًا تظهر فيه صورة من التوكيل الذى تقدمت به إلى لجنة الأحزاب وتطلب لجنة من المحامين والصحفيين ليذهبوا معها إلى مقر الشهر العقارى الذى صدر عنه التوكيل ليطلعوا على الأصل.

إن هذه المسألة فى تقديرى كانت ستضع حدًا لكافة الاتهامات الموجهة، فلو صح أن توكيل جميلة إسماعيل تحديدًا صحيح وأن له أصلاً فى الشهر العقارى، فسوف يعنى ذلك شكوكًا فى كل ما يتردد حول التزوير.

قد يقول البعض: إن التوكيلات ربما أخذت من لجنة الأحزاب وجرى تزويرها.. وهنا يمكن القول إن أصل التوكيل ورقم المسلسل موجود فى مقر الشهر العقارى إذا كان صحيحًا، وهنا فلن يكلف الأمر شيئًا سوى الاطلاع على الدفاتر من مقر الشهر العقارى الذى استخرج منه التوكيل.

ـ **ثالثًا**: إن حديث النائب العام عن الحالة الصحية لأيمن نور يتناقض مع ما تنشره الصحف منسوبًا إلى زوجته حول تدهور الحالة الصحية، وأيضًا مدى قدرته على تحمل عملية نقله من خلال سيارة الترحيلات التى تنقله يوميًا من سجن مزرعة طرة إلى نيابة أمن الدولة فى مصر الجديدة، وإن كانت كافة المعلومات تؤكد أن أيمن نور مصاب بالأساس بمرضى القلب والسكر، وأنه سبق أن أجرى العديد من العمليات الجراحية فى القلب.

ـ **رابعًا**: إن الحديث عن التدخل الخارجى أمر يستحق بالفعل أن يوضع له حد، خصوصًا أن هذا التدخل يطال سيادة الوطن واستقلالية القضاء، وهو يمثل نوعًا من الابتزاز الرخيص، وتهديدًا صريحًا للدولة المصرية، وهو يضر بالقضية أكثر مما يخدمها.

بقى القول إن النائب العام أصدر قرارًا بالإفراج عن النائب أيمن نور وآخرين، قبيل أن ينهى فترة الحبس الاحتياطى (٤٥ يومًا) بقليل، وتحددت له جلسة محاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة ابتداء من نهاية يونيو ٢٠٠٥م.

وكانت الصحف الأمريكية قد شنت حملات انتقاد واسعة ضد الحكومة المصرية واتهمتها بتلفيق القضية، بيد أن النائب العام المستشار رجاء العربى أصدر بيانًا فى ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٤م تضمن قرار الإحالة الذى تضمن اتهامات واضحة إلى رئيس الحزب أيمن نور بتزوير التوكيلات المقدمة إلى لجنة الأحزاب، والتى حصل بمقتضاها على الموافقة بممارسة الحزب لنشاطه الشرعى.

وساق بيان النائب العام العديد من القرائن وأقوال الشهود التى قال إنها تدعم هذا الاتهام، بيد أن أيمن نور نفاها كلية وأكد أن القضية ملفقة لأسباب سياسية، وأمام ما نشرته الصحافة المصرية والعربية والأجنبية من اتهامات وردت على لسان أيمن نور وتعرضه للإهانة ومنع الدواء عنه، ضمَّن النائب العام فى بيانه الرد على هذه الاتهامات بالقول:

١- إن النيابة العامة باشرت التحقيقات فى ذات يوم رفع الحصانة عن المتهم الأول أيمن نور فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٥م من مجلس الشعب خشية من ضياع الأدلة فأمرت بضبطه وقامت بنفسها بإجراءات تفتيش مسكنه ومكتبه، وتولت أيضًا تفتيش سيارته بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠٠٥م التى تركها بحرم مجلس الشعب مغلقة، وذلك بعد استئذان السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب.

٢- لم يتخذ أى إجراء استثنائى ضد المتهم الأول، وكان قرار حبسه احتياطيًا وفقًا للقانون لمدة أربعة أيام، وأخلى سبيله قبل انتهاء مدة الحبس الاحتياطى التى قررها القاضى المختص عندما انتهت مبررات الحبس الاحتياطى واكتمال التحقيقات.

٣- الاتهامات التى نسبت إلى المتهم الأول وإلى المتهمين الآخرين جميعها جرائم ينص عليها قانون العقوبات، وليس من بينها أى جريمة سياسية. وكون المتهم الأول عضوًا بمجلس الشعب ورئيسًا لحزب سياسى لا يجعله بمنأى عن التحقيق معه فى جرائم ارتكبها مثله مثل غيره من المواطنين، فالجميع أمام القانون، سواء فهو متهم بارتكاب وقائع جنائية والحصانة البرلمانية التى أسبغها عليه القانون ليؤدى عمله النيابى قد اتبع فى رفعها واتخاذ الإجراءات القانونية قبله ما نص عليها القانون، وسوف تتبع فى إحالته ومحاكمته ما يتبع مع سائر المتهمين.

٤- إن التحقيقات والإحالة إلى محكمة الجنايات لم تتناول ما يشير من قريب أو بعيد إلى الحزب الذى يرأسه أو ما يتعلق بنشاطه وعمله.

٥- إن التحقيقات التى أجريت مع المتهم أيمن نور راعت فيها النيابة العامة كعهدها دائمًا أحكام الدستور والقانون وضمانات وحقوق المتهم، ومن ذلك أنه حينما أثار لدى استجوابه تعرضه للإصابة أثناء إجراءات ضبطه وتفتيشه حيث اصطدم أصبع مأمور الضبط القضائى بأسفل عينه اليمنى فقد ناظرته النيابة وبادرت بإثبات ذلك فى التحقيق وعرضت المتهم على الطبيب الشرعى - دون طلب منه - الذى انتهى فى تقريره إلى أن الإصابة عبارة عن كدمة صغيرة أسفل العين اليمنى، ولم يشاهد به أى آثار عنف جنائى، كما أن النيابة - وإزاء ما أثاره المتهم من أن له تاريخًا مرضيًا - أمرت بندب لجنة من أطباء مصلحة السجون والطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليه واتخاذ ما يلزم لعلاجه حتى ولو اقتضى الأمر نقله إلى مستشفى خاص، وجاء بتقرير تلك اللجنة أن حالته الصحية طبيعية وأن لا مانع لدى مصلحة السجون من أن تتم متابعة المتهم فى محبسه من قبل طبيبه الخاص، ثم وعندما أبدى أثناء التحقيق شعوره بوعكة صحية بادرت النيابة باستدعاء سيارة الإسعاف المجهزة كغرفة عناية مركزة، بل وسمحت لطبيبه الخاص بمشاركة طبيب الإسعاف بتوقيع الكشف الطبى عليه، ثم أصدرت النيابة قرارها بنقله إلى مستشفى السجن ليكون تحت المتابعة الطبية، وهو ما دعا المتهم ذاته لأن يسجل بالتحقيق فى حضور محاميه الذين حضروا وتناوبوا الحضور فى جلسات التحقيق - اثنى عشر محاميا - ما لمسه من حيادية النيابة التى لم تتوان عن تسجيل أى ملاحظة أو شكوى أبداها خلال جلسات التحقيق التى اتسمت بالشفافية والنزاهة.

٦- إن كافة أوجه دفاع المتهم أيمن عبدالعزيز نور قد أخذت بعين الاعتبار على نحو ما ألزم به القانون وأوجبت دواعى العدالة، ففى حين كانت النيابة أثناء التحقيقات تسعى إلى تحصيل أدلة الاتهام، كانت فى ذات الآن تعمل بإخلاص فى تحقيق دفاع المتهم بغية كشف الحقيقة المجردة من أى باعث، إلى أن خلصت فى النهاية إلى التقرير بمسئوليته الجنائية.

٧- إن النيابة العامة تؤكد أن بيانها الأول عن القضية بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٥م لم يُدن المتهم الأول أيمن نور، ولا يعتبر - كما ادعى بعض غير المتخصصين - حكمًا نهائيًا من النيابة قبل انتهاء التحقيق، فقد أوضحت أن التهم الموجهة إليه تشكل جرائم جنائية عادية وليست سياسية، ومن بينها استعمال محررات رسمية مزورة مع علمه بتزويرها وهو نص قانون العقوبات، ولم تكن النيابة تسوق أدلة الاتهام والتحقيق فى بدايته.

٨- إن أى محاولة لانتهاز هذه القضية لاستعداء القوى الخارجية على حقوق وسيادة مصر واستقلال قضائها بإثارة الفتن فى الداخل تحت ستار الادعاء بالاعتداء على حقوق الإنسان والديمقراطية، وإعطاء فرصة لأعداء هذا البلد من الداخل لضربه من الخارج أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، فسيادة القانون أساس الحكم والديمقراطية فى مصر، فلا ديمقراطية بدون عدالة، ولا عدالة بغير قانون، هذا ما تعلمناه، وأصبح عقيدة راسخة لدى سدنة العدالة وحماتها.

وقد توقف المراقبون كثيرًا أمام الفقرة الأخيرة من بيان النائب العام والتى حذر فيها من انتهاز هذه القضية لاستعداء القوى الخارجية على حقوق وسيادة مصر واستقلال قضاتها من خلال الادعاء بالاعتداء على حقوق الإنسان والديمقراطية.

لقد شعرت الحكومة المصرية بالفعل أن هناك محاولة متعمدة من الولايات المتحدة والغرب تحديدًا لتوظيف هذه القضية ضد مصر وبهدف الإساءة إلى سمعتها وقضائها.

ويكفى القول إن الموقف الأمريكى كان بمثابة الضوء الأخضر الذى فتح الباب أمام صناع القرار فى دول الاتحاد الأوروبى ليبدأوا حملة شرسة ضد مصر هدفها إطلاق سراح أيمن نور.

وقد أوصى البرلمان الأوروبى الذى بعث بوفد للمشاركة فى مؤتمر برلمانى بمجلس الشعب المصرى بضرورة زيارة أيمن نور داخل السجن للوقوف على حالته وأوضاعه، إلا أن قرار النائب العام بالإفراج عن أيمن نور قبل وصول وفد البرلمان الأوروبى، أنهى هذه الأزمة، فقام الوفد الأوروبى برئاسة نائب رئيس البرلمان الأوروبى بزيارة أيمن نور

فى مكتبه بوسط القاهرة . . وخلال الزيارة عقد الوفد مؤتمراً صحفيّا مع النائب أيمن نور بحضور وكالات الأنباء ووسائل الإعلام وأعلن فيه رئيس الوفد أن البرلمان الأوروبى وجه دعوة للسيد أيمن نور لإلقاء خطاب أمام دورة البرلمان فى بروكسل أواخر شهر أبريل، وقد أعلن أيمن نور فى اللقاء أنه قبل الدعوة وأنه سوف يسافر لإلقاء خطابه أمام البرلمان فى الموعد المحدد إلا أن صدور قرار الاتهام من النائب العام بعد ذلك حال دون سفره على اعتبار أنه على ذمة قضية صدر فيها قرار الاتهام.

وطيلة الشهور الماضية لم يهدأ المسئولون ولا الصحافة الأمريكية «الموجهة» عن التعريض بمصر وشن الافتراءات ضدها . .

ففى مقال ينضح حقداً . . وغلاً . . ضد مصر تهجم الكاتب الأمريكى «جاكسون ديل» فى مقال نشر بصحيفة «الواشنطن بوست» فى أعقاب انعقاد القمة الرباعية التى استضافتها مصر فى شرم الشيخ . . وعلى الرغم من أن القمة كانت تصب بالأساس فى مصلحة حكومة شارون الذى حصد العديد من المزايا السياسية والديبلوماسية فى القمة . . إلا أن الكاتب الأمريكى الذى لا ينطق إلا فى الإطار المرسوم . . راح يسخّف من طبيعة ومضمون الزيارة التى قام بها إلى واشنطن اثنان من كبار المسئولين المصريين . . وهما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، ومدير المخابرات العامة الوزير عمر سليمان.

فتحت عنوان «مغامرة مصر» قال الكاتب الأمريكى: «إن ظهور وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط، ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان فى واشنطن هدفه مباشرة محاولة «وقحة» من رجل بلدهم القوى محمد حسنى مبارك بهدف تحييد حملة الرئيس بوش من أجل الديمقراطية فى الشرق الأوسط التى ظهرت فى خطاب تنصيبه».

مضى الكاتب يقول: «لقد تم تلخيص مغامرة مبارك فى حدثين تما فى يومين . . الأول: تمثل فى استضافته فى شرم الشيخ للقمة التى أعلن فيها محمود عباس وآرييل شارون وقفًا لإطلاق النار . . ويوم منع طباعة العدد الأول من جريدة «الغد» وذلك بعد ١٠ أيام من اعتقال أيمن نور زعيم حزب الغد الديمقراطى الليبرالى، وذلك على الرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكى اعترضت بقوة على اعتقال نور رئيس الحزب».

واصل الكاتب قوله: «لقد كان مبارك يراهن على أن أبو الغيط وسليمان سيتم الترحيب بهما من قبل وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض.. على اعتبار أن بلدهما شريك فى العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليس كممثلين لحكومة «تورطت» فى توسيع دائرة التضييق على معارضتها الديمقراطية والعلمانية».. وأضاف: «وإذا كان الأمر كذلك فإن الرئيس البالغ من العمر ٧٦ عامًا سيشعر بالأمن وسيواصل حملته الرامية إلى تحطيم ما يلوح بأنها معارضة من النخبة السياسية والمالية لخطته بتمديد ربع قرن من جلوسه بمكتب الرئاسة من خلال استفتاء يتم الترتيب له، بحيث يتيح له الاستمرار فى منصبه ٦ سنوات أخرى من المنتظر إجراؤه فى الخريف القادم».

واستطرد الكاتب قائلاً: «إن السيد بوش الذى دعا مصر فى خطاب الاتحاد إلى أن تظهر الطريق نحو الديمقراطية فى الشرق الأوسط سيبدو متقلبًا وأحمق إذا ما تم إجراء انتخابات من قبل نظام يعتمد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية له عسكريًا وسياسيًا.. بينما - والكلام للكاتب - لا يزال هذا النظام يسجن سياسيين يدعمون رؤيته.. لكن مبارك يراهن على أن هذا الرئيس الأمريكى مثل غيره ممن سبقوه لن يتصدى له بجدية ويهدد عرقلته للديمقراطية فى مرحلة حساسة فى عملية السلام».

ونقل هذا الكاتب عن مسئولين أمريكيين وقتها أن خطابًا تم إعداده ويجرى تسليمه للأعضاء الآخرين فى مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، يصف فيه عرقلة مبارك للديمقراطية بعبارات قاسية.. ويقترح إعادة النظر فى مشاركة الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى اجتماع كان من المقرر عقده مع الجامعة العربية فى أوائل مارس ٢٠٠٥م فى شرم الشيخ.

ومضى الكاتب يستشهد بأحد المسئولين الأمريكيين الذى أكد أن كونداليزا رايس وزيرة الخارجية ربما تلغى رحلة مقررة إلى القاهرة إذا لم يتم الإفراج عن رئيس حزب الغد.. وتواكب ذلك مع إطلاق وزارة الخارجية الأمريكية لجنة لتقييم سياستها نحو مصر.. مما سيعطى «المدافعين عن الديمقراطية» فى وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض منبرًا للمجادلة بأن العلاقات مع القاهرة ينبغى أن تتحول بصورة جوهرية فى

السنوات المقبلة، ويمكنهم الاعتماد على الدعم من الكونجرس، حيث إن جمهوريين بارزين مثل السيناتور «ميتش ماكنيل» نفد صبرهم من رفض مبارك للحرية.

وفى لغة استفزازية واضحة راح الكاتب الأمريكى يقول: «إن المستبد القديم لن يرضخ ما لم يتم تجميد الجرعة السنوية من المساعدات الأمريكية التى تقدر بـ ١,٢ مليار دولار.. فعلى مدى سنوات كان النقاد يجادلون بأن الدعم الضخم الذى يعود تاريخه إلى الحرب الباردة يكسب الولايات المتحدة القليل.. لكنه يكسبها عداوة كبيرة من ملايين العرب الذين يتضجرون من فساد المستبدين ويلومون الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها لهم».

وبوقاحة اختتم الكاتب مقاله بقوله: «الحقيقة أن مبارك لديه الكثير مما يمكن أن يخسره أكثر من بوش من إعادة النظر فى قطع العلاقات الأمريكية - المصرية.. أما إذا حدث العكس فإن «.....» سيبحر نحو إعادة انتخابه بمساندة قوية من واشنطن وسيكون بوش وقتها هو الخاسر الكبير».

***

لم تكن اللغة التحريضية التى استخدمها «جاكسون ديل» سوى ترجمة للحملة المعادية التى بلغت قمتها بالخطاب التحريضى الذى ألقاه الرئيس الأمريكى بوش فى مناسبة حالة الاتحاد، والذى وجه فيه انتقادات واضحة لمصر تحت عباءة السير نحو الديمقراطية، وقيادة المنطقة صوب الحرية، كما قادتها على طريق السلام.. وهو الخطاب الذى كرره «بوش» بذات معانيه وتفاصيله ولكن فى بروكسل هذه المرة وأمام القمة الأوروبية - الأمريكية التى التأمت الأسبوع الماضى والتى أشار فيها إلى ما وصفه بضرورات الإصلاح السياسى، خاصة فى مصر والمملكة العربية السعودية، قائلاً فى لغة يفهم معناها ومغزاها: «إن شعب مصر العظيم والأبى والذى قاد الطريق نحو السلام فى الشرق الأوسط يستطيع الآن أن يقود الطريق نحو الديمقراطية فى الشرق الأوسط أيضًا».

ومن هنا لم تكن غريبة تلك اللغة التى تحدثت بها «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية خلال استقبالها لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط فى واشنطن..

فلعلها المرة الأولى التى تخرج فيها وزيرة دولة كبرى عن حدود الأدب والدبلوماسية وتتحدث بلغة لم تعهدها الأعراف الدبلوماسية من قبل . . ففى تدخل صارخ فى الشأن المصرى الداخلى وفى تعد غير مسبوق على جهات القضاء المصرية . . راحت رايس تعبر عن قلقها وقلق إدارتها . . وقلق الكونجرس الأمريكى . . بل وقلق الشعب الأمريكى ، الذى وقف ما يقارب الـ ٥٠ بالمائة منه ضد إعادة ترشيح رئيسها الذى جاء بها فى هذا الموقع الخطير . . والقلق الذى عبرت عنه ، لأن جهات التحقيق المصرية أودعت أيمن نور رئيس حزب الغد السجن فى اتهامات لا يزال أمرها معروضًا على القضاء ولم يكن قد جرى البت فيها بعد . . وقد بدت كونداليزا وكأنها تعلِّم مصر دروسًا فى الديمقراطية والحرية . . بينما إدارتها مارست - ولا تزال - الشر بكل صنوفه . . والظلم بكل جوانبه . . والاضطهاد بكل تفاصيله . . ولعل نظرة سريعة على ما جرى ويجرى فى العراق ، وأفغانستان ، وفلسطين . . سواء عبر ممارسات أمريكية مباشرة ، أو ممارسات يقوم بها الكيان الصهيونى بالوكالة تكشف وتؤكد للقريب والبعيد أن داعية الديمقراطية الأولى بالعالم ليست أكثر من إدارة للاستبداد والقهر وظلم الشعوب ، وأن الكثير من حكوماتنا تنافسه فى ذلك .

لقد تحدثت «رايس» بلغة «فاقد الشىء لا يعطيه» . . ولكن يبدو أن الوزير أحمد أبو الغيط لم يمتلك جرأة الرد الحاسم لإفحام هذه الشريرة ، التى تمارس الكذب منذ تقلدها منصب مستشار الأمن القومى الأمريكى ، وحتى بعد تعيينها وزيرة للخارجية . . الأمر الذى أثار الامتعاض فى أوساط المصريين الذين شعروا جميعًا بالإهانة جراء هذا التدخل السافر ، وهذا الصمت الذى لاذ به الوزير المصرى الذى لم يجد سوى عبارات أو كلمات محدودة لا تمثل ردًا شديدًا على الوزيرة . . وهنا تذكر المصريون الوزير الفارس عمرو موسى الذى كان لا يترك أية مناسبة أو أى هجوم تتعرض له مصر دون أن يلقن من يسىء للوطن ، دروسًا فى التزام حدود الأدب والأخلاق .

لقد كان واضحًا . . وعلى ضوء الحملة التى تصاعدت ضد النظام المصرى فى هذه الأيام أن الولايات المتحدة قد عقدت العزم بالفعل على اتخاذ إجراءات بعينها ضد الحكومة المصرية تحقيقًا لأهداف ، واستجابة لمطامع يدرك الجميع حقيقتها وأبعادها . .

ومن هنا جاءت التهديدات الأمريكية التى أطلقها أكثر من مسئول حول عزم واشنطن الطلب من الدول الصناعية الثمانى مقاطعة الاجتماعات التى كانت مقررة فى الثالث من مارس ٢٠٠٥م بين وزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى شرم الشيخ لبحث قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى.. ويبدو أن مصر التى ساءها كثيراً هذا التدخل الصارخ، والذى وصل إلى حد أن نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» تقريراً تشير فيه إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض إجراءات عقابية على الحكومة المصرية.. اضطرت وبعد أن فاض بها الكيل من هذه التدخلات الصارخة والضغوط المتواصلة إلى اتخاذ قرار يقضى بإلغاء الاجتماع المقرر.. لتعبر بذلك عن موقف غاضب سبقت به موقفًا كان سيحدث بلا شك.. وهو موقف أعاد بعض الإحساس بالكرامة المصرية فى ضوء المهانة التى تتعرض لها مصر كل يوم على صفحات الصحف الأمريكية، وفى تصريحات المسئولين الأمريكيين.

إن مثل هذا الموقف المصرى، والذى استهدفت به القاهرة استباق الضغوط المتواصلة، خاصة بالنسبة لقضية رئيس حزب الغد.. صعَّد بالطبع من الضغوطات الأمريكية على مصر، والتى بلغت بالفعل حد تشكيل لجنة لمراجعة المعونات المقدمة لمصر.. فى تطور هو الأكثر خطورة فى مسار العلاقات المصرية - الأمريكية منذ تطورها فى منتصف السبعينيات وبعد حرب أكتوبر ومعاهدة السلام التى وقعها الرئيس الراحل السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق مناحيم بيجين.

ورغم استمرار الحملة الأمريكية والغربية حتى هذا الوقت فى التصعيد فقد ظن الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء أن زيارته التى قام بها منتصف شهر مايو الماضى كفيلة بأن تهدئ الأمور إلا أنه فوجئ أن قضية ترشيح أيمن نور للرئاسة وإسقاط التهم الموجهة ضده كانت بنداً مهمّا فى كافة لقاءاته، كما كانت سؤالاً دائمًا من كافة وسائل الإعلام وهو أمر طرح العديد من علامات الاستفهام التى راح يرددها الرأى العام بقوة.

كان السؤال الأساسى: لماذا أيمن نور بالذات؟.. وماذا يريد الأمريكيون والغرب من وراء توظيف قضيته؟ وهل يمكن أن يتكرر سيناريو أوكرانيا بضغوط دولية ورغمًا عن أنف مصر؟!

قد تبدو التساؤلات منطقية فى ضوء الضغوط، ولكن يبدو أن البعض ينسى أن مصر غير أوكرانيا، وأن الجيش المصرى والشارع المصرى لن يقبل أى خيار يأتيه عن طريق الضغط وفرض الأمر الواقع.

إذا حدث ذلك، خاصة فى إطار التعديلات التى أجريت على المادة ٧٦ وسمحت لأيمن نور وغيره من ممثلى الأحزاب بدخول انتخابات الرئاسة بلا شروط فإن هناك من يرى أن سيناريو انتخابات الرئاسة قد يتم على الوجه التالى:

- ترغم مصر على قبول مشاركة مراقبين دوليين فى انتخابات الرئاسة القادمة، وهذا هو ما أثير خلال زيارة رئيس الوزراء د. أحمد نظيف إلى واشنطن، وترك الباب مفتوحًا لمشاركتهم بعد لقائه مع «كوانديليزا رايس» تحديدًا.

- يبدأ أحد المرشحين بالقول إن الانتخابات مزورة ويؤيده المراقبون الدوليون فى ذلك.

- وسائل الإعلام الغربية والعربية تقدم استطلاعات رأى كاذبة تزعم فيها أن المرشح «المعارض» يتفوق على مرشح الحزب الوطنى الحاكم.

- يتم الدفع ببعض نشطاء المجتمع المدنى الذين يتلقون تمويلات خارجية بإصدار البيانات والإدلاء بالأحاديث أمام الفضائيات بما يخدم هذا الاتجاه.

- مع بدء الفرز تتصاعد الحملة، وتصدر التصريحات التى تؤكد عملية التزوير.

- تعلن النتيجة بفوز مرشح الحزب الحاكم فى مصر فى الانتخابات.

- تصدر التصريحات الأوروبية والأمريكية التى تتهم مصر بالتزوير وتطالب بإعادة الانتخابات مرة أخرى.

- ترفض الحكومة المصرية ذلك، وتستدل على موقفها بالإشراف القضائى على العملية الانتخابية.

- تندلع بعض التظاهرات المتفق عليها خاصة مع نشطاء حقوق الإنسان، ينضم إليها بعض الناشطين سياسيًا، ثم الجمهور الغاضب من أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- تتحرك قوات الأمن لتواجه وتبدأ حملات اعتقال.

- يجرى التصعيد نحو العنف من قبل الطرفين.

- تصدر الإدارة الأمريكية وحلفاؤها بيانات تطالب الحكومة المصرية بالتوقف عن مواجهة التظاهرات السلمية، والرضوخ لإرادة المجتمع الدولى بإعادة الانتخابات بين مرشح الحزب الحاكم والمرشح المعارض.

- تهدد واشنطن باستخدام سلاح العقوبات ضد مصر.

- إذا قبلت مصر بالضغوط، ربما تتحرك قوى من الداخل لتفرض سيطرتها على الأوضاع فى البلاد رافضة أى تدخل أجنبى.

- المرشح المعارض يعلن نفسه رئيسًا للبلاد.

- تحدث حركات عنف واغتيالات، وضغوط داخلية وخارجية، وتدخل البلاد إلى ما تسميه «كواندليزا رايس» بالفوضى الخلاقة.

- تظل الأوضاع فى حالة عدم استقرار وحروب داخلية سياسية وطائفية، إلى أن ينتهى الأمر بالتمزق الداخلى، ثم مطالبة واشنطن بالتدخل لضبط الأوضاع ولو عبر قوات متعددة الجنسيات.

- تفرض واشنطن شروطها حول الاختيارات السياسية التى تتبنى أجندتها، وكذلك الرموز الذين ستعهد إليهم بالقيادة من خلال مجلس حكم انتقالى يضم عملاءها من داخل مصر وخارجها.

هذا أحد السيناريوهات التى يفكر فيها بعض الخبراء والمحللين الاستراتيجيين فى وزارة الخارجية الأمريكية استنادًا إلى تجارب ناجحة تمت فى يوغسلافيا وجورجيا وأوكرانيا.

وهناك سيناريوهات أخرى تختلف مع هذا السيناريو وترى بالتغيير السلمى من داخل النظام شريطة مشاركة القوى الفاعلة على الساحة ومن بينها «الإخوان المسلمون»، الذين بدأت واشنطن تعيد تقييم نظرتها إليهم فى ضوء التصريحات التى

أطلقتها «كوندااليزا رايس» والتى أبدت فيها استعداد بلادها للحوار مع التيارات الأصولية المعتدلة.

وأظن أن من تابع تصريحات د. أحمد نظيف خلال زيارته للولايات المتحدة يدرك الفارق فى الخطاب السياسى تجاه الإخوان قبل وبعد الزيارة، فهو خطاب اتسم بالاعتدال، ونفى التشدد عن جماعة الإخوان، وقصر الاتهامات على التظاهرات التى قاموا بها على أنها مجرد شغب فقط.

* * *